

## انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادى

### على الدين العام المحلى فى مصر

دكتور/ جهاد صبحى عبد العزيز القطييط\*

#### مقدمة:

يعد الدين بصفة عامة أزمة تؤرق الفرد والمجتمع والدولة، حيث أنه من أهم الأسباب وراء تأخر كثير من الدول وبطء معدلات النمو لديها. كذلك يعد الدين بصفة عامة والدين العام المحلى بصفة خاصة من أهم الأسباب التى تؤدى إلى ضعف أداء الاقتصاد القومى وبالأخص عندما لا يتم استغلال هذا الدين فى تحقيق الأهداف التى سعت الدولة إلى تحقيقها من خلال مواردها المتاحة ومن خلال هذا الدين، هذا بالإضافة إلى أعبائه التى أصبحت تمثل أرقاما تجاوزت فى كثير من الأحيان حجم الديون الأصلية.

شهدت الفترة محل الدراسة تنامى كبير فى الاهتمام بمشكلة الديون الداخلية انعكاس لتفاقم تلك المشكلة، نظراً للتزايد المستمر فى حجم الدين العام المحلى كنتيجة للتزايد المستمر فى النفقات العامة وعدم زيادة الإيرادات العامة بالموازنة بذات القدر لمواجهة هذا التوسع فى النفقات العامة، مما يؤدى إلى ظهور مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة، الأمر الذى تضطر معه الحكومة إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز.

وللتغلب على ذلك وغيره من المشكلات قامت الحكومة المصرية فى بداية التسعينات من القرن الماضى بتطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية الجديدة، التى شملت العديد من المتغيرات الكلية، وهى السياسات التى ظهرت عقب

\* مدرس الاقتصاد - كلية التجارة بنين - جامعة الأزهر

الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١م، ومع البنك الدولي في نوفمبر من نفس العام. وهذه السياسات تسعى إلى إعطاء قوى السوق والقطاع الخاص اليد الطولى في تحريك الاقتصاد القومي أملا في تحقيق معدلات أعلى للنمو والإنتاجية، وتمثلت حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي في ستة أنواع من السياسات: السياسات الخاصة بإصلاح القطاع العام، سياسات الاستثمار، السياسات الخارجية، سياسة الإصلاح النقدي، السياسات المالية، والسياسات الاجتماعية.

استهدفت هذه السياسات تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي من خلال برنامج انكماشى للإنفاق الاجتماعى وتقليل الدعم، وإطلاق الحرية لعناصر العرض والطلب لتحقيق التوازن من ناحية، ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى. وعلى الرغم مما شهده عقد التسعينات من القرن الماضى من تراجع حجم الدين الخارجى لمصر وإعادة جدولة الدين القائم ومن ثم تراجع أعباءه، فقد صاحب تلك السياسات تفاقم مشكلة الدين العام المحلى من حيث حجم الدين القائم أو الأعباء المترتبة عليه ويرجع ذلك للتزايد المستمر فى عجز الموازنة العامة للدولة بالرغم من الإجراءات التى تحتوبها سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى لمعالجة العجز فى الموازنة العامة للدولة.

ولذلك سيهدف هذا البحث إلى دراسة المفاهيم والأسباب والآثار المترتبة على الدين العام المحلى.

كما سيركز الباحث على بيان مدى فاعلية برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الحد من تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه، وتقديم بعض طرق مواجهة أزمة الدين العام المحلى.

وسوف يستخدم الباحث منهجى الاستقراء والاستنباط فى هذا البحث وكذلك بعض الطرق الإحصائية كأداة من أدوات التحليل الاقتصادى.

### فروض البحث:

يحاول البحث اختبار الفروض التالية:

- ١- لم ينعكس برنامج الإصلاح الاقتصادى انعكاسا ايجابيا على الدين العام المحلى.
- ٢- لم يكن الدين العام المحلى أثر ايجابى على التنمية فى الفترة محل الدراسة.

### خطة البحث

فى ضوء ما تقدم سوف يتم تقسيم البحث على النحو التالى:  
المبحث الأول: الدين العام المحلى (المفاهيم - الأسباب - الآثار)  
المبحث الثانى: أثر الإصلاح الاقتصادى على الدين العام المحلى.  
المبحث الثالث: طرق مواجهة أزمة الدين العام المحلى.  
وسوف يختتم البحث بأهم النتائج والتوصيات التى توصل إليها الباحث.

## المبحث الأول

### الدين العام المحلى (المفاهيم - الأسباب - الآثار)

تمهيد:

تحتل مشكلة الدين العام المحلى فى مصر مكاناً بارزاً بين المشاكل التى تواجه الاقتصاد المصرى، فقد أصبحت هذه المشكلة مثار جدل ومناقشات على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وبالرغم من أن أزمة المديونية الداخلية فى مصر ظهرت على أنها أزمة مدفوعات نقدية، إلا أنها فى حقيقة الأمر تعكس أزمة وقضية التنمية فى مصر. فالمشكلة الحقيقية لمصر هى مشكلة هيكلية فى الأساس، تتمثل فى ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم مرونتها وعدم قدرتها على زيادة النشاط الاقتصادى والإنتاج القومى.

ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة للواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لها ولخصائصه. ونحاول من خلال هذا المبحث تناول الدين العام فى أدبيات الفكر الاقتصادى وكذلك بيان مفهوم الدين العام المحلى ثم بيان مبررات اللجوء للدين العام ثم بعد ذلك توضيح سلبيات تزايد حجم الدين العام بصورة عامة. وذلك من خلال الآتى:

أولاً: الإطار النظرى للدين العام:

ترتب على تزايد تدخل الدولة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية زيادة حجم النفقات العامة بصورة كبيرة. وبالتالي وأمام هذا التطور فى دور الدولة أصبح مسموحاً لها أن تلجأ إلى مصادر أخرى للإيرادات العامة غير العادية، فلجأت الدولة إلى الدين العام... وذلك لتغطية النفقات غير العادية. ويلاحظ الآن فى الفكر المالى الحديث كثرة اللجوء للدين العام مع أن الأمر لم يكن كذلك فى المالية التقليدية. ولقد توافرت عوامل عديدة أدت إلى تغير النظر لدور الدين العام.

## ١ - الفكر التقليدى<sup>(١)</sup>:

ويقصد به الأفكار الاقتصادية لكل من آدم سميث، وريكاردو، وجون ستورات ميل، ومالتس، وساي. لقد كانت نظرة الكلاسيك لدور الدولة تدور حول مضمون واحد وهو «أن تدخل الدولة ليس فقط غير مناسب ولكنه غير فعال».

فقد اتفقوا على تحديد دور الدولة فى وظائف معدودة أهمها الأمن والدفاع والعدالة وبعض المرافق العامة الأساسية فقد وضعوا حدوداً للنفقات العامة بحيث لا ينفق على غير تلك الوظائف. ويرون أن الدين العام يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال المعدة للاستثمار الخاص، ولذلك عارضوه، ونصحوا بوجود تسديد الديون العامة. وبنوا رأيهم على عدة افتراضات أهمها:

أ- ثبات كمية النقود المعروضة.

ب- عدم إنتاجية الإنفاق الحكومى.

وكانت آراء آدم سميث عن الميزانية المتوازنة مرتبطة بدرجة كبيرة بأرائه عن الدين العام، وآراؤه عن القرض العام تعتبر ناتجاً واضحاً ومباشراً لنزعته المعارضة للمذهب التجارى. فقرر أن اقتراض الدولة يترتب عليه نقص رؤوس الأموال المتاحة للأفراد، وأن الدولة بقيامها بالاستثمار لا تكمل الاستثمار الخاص ولكنها تنافسه.

أما جان باتست ساي، فقد كان متأثراً بتجربة دين فرنسا وكان مؤيداً لسميث فى معارضته للديون والعجز، وكان ذلك بسبب التبذير فى الإنفاق الحكومى. وقال أن الدولة تنفق ما تقتضيه فى أغراض استهلاكية، بينما ينفق الأفراد ما يقترضونه فى أعمال منتجة.

وشاركهم في ذلك ريكاردو واعتبر الدين من أهم المصادر المرعبة التي ابتليت بها الدولة. وقد أوضح أن العبء الهام للدين العام لم يكن متمثلاً في تحويل الفائدة والأقساط السنوية ولكن في ضياع رأس المال الأصلي. وقال إن إنفاق الدولة يكون على حساب الاستثمار الخاص المنتج، ولذلك يرى أن على الدولة إذا اضطرت إلى إنفاق غير عادي أن تدبر ما يلزمها من أموال عن طريق الضرائب لا الديون العامة.

يستنتج مما سبق أن تقرير أهم الفروض التي يعتنقها الفكر التقليدي كما يلي<sup>(٢)</sup>:

أ- أن التمويل الحكومي بالدين العام يسحب الأموال من التوظيف الإنتاجي الخاص.

ب- الدين العام المحلي يجعل التمويل المستقبلي أكثر صعوبة بزيادة نسبة الميزانية التي يجب أن تذهب للنفقات الثابتة وزيادة مقدار الضرائب التي يجب أن تدفع لتمويل تحويل الفائدة على الدين.

ج- التمويل عن طريق الدين العام مكلف، والنفقات العامة التي تمول بهذا الشكل يجب أن تدفع مرتين - مرة عند مواجهة نفقات الفائدة ومرة عند استهلاك الدين.

وهكذا نرى أن الفكر التقليدي لا يبيح اللجوء إلى إصدارات الدين العام إلا في أضيق الحدود وتمويل بعض النفقات غير العادية وحدها، كالنفقات الحربية والنفقات المنتجة، والواقع أن هذا الفكر كان انعكاساً لمرحلة النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية والذي كان يتمثل بصفة أساسية في تكوين الجهاز الإنتاجي وانعكاساً للنظرية الاقتصادية في تلقائية توازن التشغيل الكامل<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - الفكر الحديث:

فى ظل هذا الفكر الذى تبلور على يد جون ماينارد كينز منذ الثلاثينات لا يجب أن يقتصر دور النفقات العامة على تمويل الوظائف التقليدية ؛ بل يجب أن يمتد ليشمل تحقيق التوازن الاقتصادى بديلا عن التوازن الحسابى فى إطار تشغيل كامل للموارد<sup>(٤)</sup> (مجابهة التضخم والبطالة) والتوازن الاجتماعى (إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة). ومن ثم فإن الدين العام يصبح أمرا مطلوباً ومرغوباً.

وبظهور هذا الفكر فقد تغيرت النظرة للدين العام واحتلت المديونية العامة مكاناً متميزاً فى السياسة المالية إذ تركزت على ضرورة تخلى الدولة عن حيادها القديم وضرورة التدخل لتحقيق الطلب الفعال بالمستوى الذى يحقق التشغيل الكامل<sup>(٥)</sup>. فلم يعد ينظر إلى الدين العام على أنه أمر غير أخلاقى وضار؛ بل أصبح ينظر إليه فى الفكر الحديث على أنه أمر مفيد ونافع، لا سيما فى الدول المتخلفة التى تحتاج لرؤوس أموال ضخمة. وتعتبر الديون العامة فى الفكر الحديث مصدراً لتزويد الدولة بطاقة تمويلية كبيرة تساعد على زيادة الاستثمارات. وبناء على ذلك فضل كينز التجاء الدولة لإصدارات الديون المحلية لمواجهة الإنفاق على الاستثمار العام<sup>(٦)</sup>.

يتضح أن الفكر الحديث يختلف فى نظره إلى الدين العام عن الفكر التقليدى اختلافاً تاماً<sup>(٧)</sup>، فغير صحيح عندهم افتراض العمالة كحالة عادية للمجتمع الرأسمالى، وهم يرون أن الاستثمار الفردى فى تقلب مستمر، تبعاً لما يطرأ من تغير على العلاقة بين سعر الفائدة وبين الكفاية الحدية لرأس المال، ومن ثم كانت ضرورة تدخل الدولة للمحافظة على مستوى الطلب الفعال خلال الأزمات الاقتصادية، مما يؤدي إلى العمالة الكاملة وتجنب مشكلات البطالة وعدم

الاستقرار الاقتصادي، ولذا فإن تمويل المشروعات العامة عن طريق الدين العام منتج يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وهذا فضلاً على أن الأفراد قد يهتمون استثمار أموالهم في نواح تعد حيوية بالنسبة للمجتمع، وبذا يتعين على الدولة القيام بها. وبينما كان الفكر التقليدي يقول بوجوب العمل على تسديد الديون العامة، فإن الفكر الحديث يرى أن التسديد ليس أمراً ضرورياً، بل منهم من لا يقره<sup>(٨)</sup>.

والفكر الحديث ركز الاهتمام في البداية حول مشكلة الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير ومواجهة الدورات الاقتصادية التي تناول الاقتصاديون بعد ذلك شروط التوازن الاقتصادي في المدى الطويل وأصبح تأمين أوضاع النمو هدافاً عاماً للمالية العامة في ظل الاقتصاد الحر، كما حل التوازن العام الاقتصادي في مجموعة محل التوازن الحسابي لإيرادات الموازنة العامة ونفقاتها، وذلك بعدما عجزت نظرية كينز عن إيجاد تفسيرات وحلول واضحة لمشكلة الركود والتضخم السائد في السبعينات من القرن الماضي، حيث أصبح لجوء الدولة إلى العجز المخطط بالموازنة العامة وسيلة للتوسع الاقتصادي في فترات الركود والبطالة، كما أصبح تحقيق فائض بالموازنة العامة ضرورياً لضبط عوامل التضخم في فترات الرواج.

#### ثانياً: مفهوم الدين العام المحلي:

قبل استعراض وتحليل ما يتعلق بالدين العام المحلي فإنه من الضروري تناول المفاهيم المختلفة للدين العام المحلي، وذلك للاختيار بينها وبما يتناسب مع أغراض الدراسة، وفيما يتعلق بمفهوم الدين العام المحلي فقد تعددت الآراء والمفاهيم التي تناولت هذا المفهوم وفيما يلي تناول جانباً من هذه المفاهيم:

(١) يعرف الدين العام المحلي بأنه مبلغ نقدي تحصل عليه أو تستدينه الدولة أو أى



شخص معنوى عام آخر من الأشخاص العامة أو الخاصة مع تعهدا برده ودفع فوائد عنه وفق شروط محددة تتعلق بمدة القرض وفترة السماح وأسعار الفائدة<sup>(٩)</sup>.

(٢) كما يعرف الدين العام المحلى على أنه القروض العامة التى تلتزم الدولة فيها بإعادة الدفع بالإضافة إلى أعباء الفوائد على تلك القروض<sup>(١٠)</sup> ويلاحظ أن هذا التعريف يستبعد قروض البنك المركزى للدولة على أساس أنه لا يتطلب خدمة لذلك الدين (أى مدفوعات الفائدة والاستهلاك).

(٣) يرى البعض<sup>(١١)</sup> أن الدين العام المحلى يقصد به المبالغ التى تلتزم بها إحدى الوحدات العامة فى الدول للغير نتيجة اقتراضها بهذه المبالغ لتمويل العجز فى الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين.

(٤) كما يعرف الدين العام المحلى<sup>(١٢)</sup> بأنه عبارة عن العجز الكلى فى الموازنة العامة. أما صافى العجز فهو العجز الكلى بعد خصم ما هو متاح من مصادر التمويل المحلية وما هو متاح من مصادر التمويل الأجنبية كالقروض والمنح والتسهيلات الائتمانية والباقى بعد ذلك يتم تمويله من الجهاز المصرفى وهو ما يعرف بالعجز الصافى.

(٥) يمثل الدين العام المحلى القائم فى لحظة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك اللحظة والذى لم يسدد بعد. وينشأ الدين العام نتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية بالاقتراض. وتقترض الحكومات من السوق المحلية، من المصارف التجارية أو المصرف المركزى أو المؤسسات المالية وغير المالية الأخرى بالإضافة إلى الجمهور<sup>(١٣)</sup>.

كما سبق يمكن التمييز بين تيارين رئيسيين عند تناول مفهوم الدين العام المحلي<sup>(١٤)</sup>:

(أ) المفهوم الضيق: والذي يرى أن الدين العام المحلي يتكون من:

- ١- الدين المحلي المستحق على الحكومة ويشمل:
  - أ- رصيد الأذون والسندات الحكومية القائمة.
  - ب- صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي.
  - ج- رصيد المديونية الحكومية تجاه بنك الاستثمار القومي.
- ٢- الدين المحلي المستحق على الهيئات الاقتصادية العامة ويشمل:
  - أ- رصيد مديونية الهيئات الاقتصادية تجاه بنك الاستثمار القومي.
  - ب- صافي أرصدة الهيئات الاقتصادية لدى الجهاز المصرفي.

ويلاحظ أن هذا المفهوم لا يأخذ في الاعتبار حقيقة الوضع المالي الصحيح، حيث يؤدي الاقتصر على الأخذ برصيد الحكومة فقط إلى تقديم صورة غير صحيحة عن الموقف المالي خاصة وأن السلطات المالية الأخرى تقوم بتنفيذ عمليات مالية مهمة، كما أن الأنشطة شبه المالية ذات أهمية كبيرة، وبالرغم من ذلك فإن هذا المفهوم يوضح ارتفاع الدين العام المحلي بنسبة ٣٧٢٪ أثناء وبعد البرنامج وذلك بمتوسط سنوي ٢٨,٦٪<sup>(١٥)</sup>.

(ب) المفهوم الواسع: والذي يرى أن الدين العام المحلي يتكون من:

- ١- الدين المحلي المستحق على الحكومة
- ٢- الدين المحلي المستحق على الهيئات الاقتصادية العامة.
- ٣- الدين المحلي المستحق على بنك الاستثمار القومي (صافي)

ويشمل موارد البنك مطروحاً منها رصيد المديونية المستحقة له على كل من الحكومة والهيئات الاقتصادية العامة.

وفى هذه الدراسة سوف يتم الأخذ بالمفهوم الواسع للدين العام المحلى لكونه يعكس صورة أكثر شمولاً لمكونات الدين وحجم أعبائه. وطبقاً لهذا المفهوم فإن الدين العام المحلى تزايد نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى.

ويعد المفهوم الواسع للدين العام المحلى - فى رأينا - هو أدق المفاهيم وأقربها لواقع الحالة المصرية، وذلك لأسباب عديدة منها:

١- أن الهيئات الاقتصادية لها مخصص فى عجز الموازنة العامة، وهو ما يتنافى مع جعل ديونها خارج مجموع الدين العام المحلى - كما ترى وزارة المالية - حتى ولو كان قانون إنشائها ينص على أنها مستقلة. فواقع الحال أن هذه الهيئات كانت وما زالت تشكل عبء على الموازنة العامة للدولة.

٢- أن بنك الاستثمار القومى كان الغرض من إنشائه هو تمويل المشروعات والشركات العامة وهذه الأخيرة وحدات تابعة للأداء الحكومى علاوة على أن الحكومة هى المتحكمة فى سياساته وإدارته من الناحية الفعلية.

وتلجأ الدولة إلى الدين العام المحلى لسد عجز الموازنة العامة للدولة، واستنفاد كافة الوسائل للحصول على موارد مالية لا تضر بالاقتصاد القومى، وعلى سبيل المثال للدولة الحق فى فرض الضرائب، ولكن إلى حد معين، حيث أنه بعد هذا الحد سوف تؤتى الضرائب نتائج عكسية وإضراراً بالاقتصاد القومى، وكذلك بالنسبة للرسوم، فرفعها عن حد معين سوف يقلل من طالبي الخدمة وقد يكونون فى أشد الاحتياج إليها فتقل بذلك الحصيلة الناتجة عن الرسم بالإضافة إلى حرمان الجمهور من منفعة عامة. ويتضمن تمويل عجز الموازنة بزيادة المعروض من النقود ضريبة مستترة تتمثل فى ارتفاع معدلات التضخم، مما يصاحبه من

زيادة معدلات الضرائب التي تقتطعها الحكومة من دخل الفرد، في الحالات التي تؤدي فيها ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة معدلات الأجور، مما قد يدخل المكلف في فئة دخلية أعلى ينطبق عليها معدل ضريبي أعلى. وتظهر سريعاً الآثار الاقتصادية السالبة للتمويل التضخمي على الاقتصاد القومي.

وتظهر مشكلة الدين العام حين تتراكم تلك الديون وفوائدها سنة بعد أخرى حتى تصل إلى مستويات حرجة. فقد حددت اتفاقية ماسترخت بين دول الاتحاد الأوروبي شروطاً محددة فيما يتصل بالديون العامة وأعباء خدمتها لقبول دولة عضواً جديداً في الاتحاد الأوروبي، وهي أن لا تزيد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ٦٠%<sup>(١٦)</sup>، وأن لا تزيد نسبة خدمة الدين العام إلى الصادرات عن ٢٥%. وتبين تلك النسبة مدى إمكانية توفير سيولة كافية من النقد الأجنبي لمواجهة مدفوعات خدمة الدين العام.

#### ثالثاً : أسباب الدين العام المحلي:

يقوم الدين العام بدور هام في كافة اقتصاديات العالم، لا بصفته مصدراً لتمويل النفقات العامة، بل بصفته مصدراً أساسياً لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وخاصة البرامج المتعلقة بالاستثمار والبنية الأساسية.

وقد كان الدين العام مصدراً استثنائياً للتمويل في ظل الفكر التقليدي، أما في الفكر الحديث فقد أصبح الدين العام وسيلة هامة للتمويل يلجأ إليها في الظروف العادية وغير العادية.

ويرى البعض<sup>(١٧)</sup> أن الالتجاء إلى الدين العام لا يزيد من عبء الدائنية الإجمالية للاقتصاد القومي، حيث يكون المجتمع دائماً لنفسه بصورة تؤدي إلى نقل الدخل من القطاع الخاص إلى القطاع العام، أو من استخدام معين لاستخدام آخر. ومن هنا تتضح فاعلية الدين العام كوسيلة من وسائل التمويل خاصة إذا كان القطاع العام يتحمل مسؤولية تمويل التنمية والاستثمار.

ويعد الدين العام أحد الوسائل التي تعتمد عليها الدولة للحصول على الموارد التي تحتاج إليها لمواجهة الأعباء العامة. وتلجأ الدولة عادة للدين العام المحلى فى حالة عدم كفاية إيراداتها العامة العادية لتغطية الأعباء العامة. ويقدم فى هذا الصدد مبررات عديدة تتيح للدولة الالتجاء للدين العام المحلى. وفيما يلي أهمها:

- ١- تلجأ الحكومة إلى الدين العام المحلى بسبب وجود اختلالات حادة فى الاقتصاد المصرى. ويقصد بذلك وجود اختلال بين حجم الموارد المتاحة، وحجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها الاقتصاد المصرى. ومن أهم معالم الاختلال فى التوازن الاقتصادى العام، الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك.
- ٢- كما تلجأ الحكومة إلى الدين العام المحلى عادة لمبررات مالية، فقد تعجز الموارد العادية للدولة فى الموازنة العامة عن كفاية مصارفها. وقد تفاوت العجز الفعلى فى الموازنة العامة من عام إلى آخر خلال فترة الدراسة، ويستنتج من البيانات أن هناك اتجاه عام لارتفاع العجز الفعلى للموازنة العامة أثناء وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادى، وتخشى الحكومة أحيانا من مصارحة أفراد المجتمع بالواقع، وفرض ضرائب على أموال الأغنياء لسد الثغرة، فتضطر إلى استخدام أسلوب سهل فى آثاره المباشرة وهو الدين العام المحلى، وإن كان فى الحقيقة له نفس الآثار غير المباشرة للضريبة<sup>(١٨)</sup>.
- ٣- يساهم الفساد (المالى والإدارى) الذى يظهر فى القطاع العام وفى الحكومة (الذى تتعدد مظاهره من الرشوة إلى التربح غير المشروع والتهرب الضريبى) فى عدم نجاح السياسات الاقتصادية ويقلل من ثقة أفراد المجتمع حول مدى إمكانية نجاح الحكومة فى تنفيذ برامجها، كما يضيع على الدولة (فى حالة التهرب الضريبى) الفرصة فى سداد فجوة الموارد المحلية دون اللجوء إلى الدين العام المحلى وما يترتب عليه من مشاكل<sup>(١٩)</sup>.

- ٤- وقد تلجأ الحكومة إلى الدين العام المحلي لحشد الموارد اللازمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية، والتي لا تتحملها إيرادات سنة مالية واحدة كما في حالة التعجيل بالتصنيع وإدخال الصناعات الثقيلة دفعة واحدة أو شراء معدات إنتاجية للمشروعات التجارية التي تديرها الحكومة. وإذا لزم أن يتم دفع تكاليف المعدات بواسطة المستفيدين من الخدمات وليس بواسطة دافعي الضرائب، فمن الضروري أن يتم الالتجاء إلى الدين العام المحلي<sup>(٢٠)</sup>.
- ٥- يعد الدين العام المحلي من الوسائل المعروفة التي كثيراً ما تلجأ إليها الحكومة لتعبئة المدخرات القومية ولإعادة توزيع مدخرات أفراد المجتمع على نواحي الاقتصاد المختلفة، خاصة إذا عجزت السياسة الضريبية عن تغطية كل مصادر الدخل أو تسرب جزء منها في صورة استهلاك ترفي.
- ٦- وتلجأ الدولة إلى الدين العام المحلي لأسباب تتصل بالسياسة الاقتصادية. فمثلاً لتكبح التضخم فإنها تمتص جزء من السيولة التي في يد الأفراد عن طريق الدين العام المحلي<sup>(٢١)</sup>، وبذلك يتم تحويل القوة الشرائية الزائدة من يد أفراد المجتمع إلى الحكومة.
- ويتم ذلك بواسطة البنك المركزي عن طريق خلق حزمة من الأدوات المالية الملائمة لممارسة عمليات السوق المفتوح في تنفيذ سياسته النقدية، حيث يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية لكميات كبيرة بما يقود إلى التأثير من ناحية على حجم السيولة المتاحة في البنوك ومن ناحية أخرى على أسعار الفائدة في السوق، وهو الأمر الذي من شأنه التأثير على قدرة البنوك في منح الائتمان بما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.
- ويتوقف نجاح ذلك على المناخ الاقتصادي، فإن كان الاستثمار ناجحاً وميسراً فإنه يصعب علي الحكومة الالتجاء للدين العام المحلي والعكس.

وهكذا تجتمع مبررات متعددة تبرر لجوء الحكومة فى المالية الحديثة إلى الاعتماد على الدين العام المحلى ، وبالتالي لم تعد الإدانة المطلقة للدين العام أمراً مقبولاً فى المالية المعاصرة. وذلك لكونه أصبح أحد المصادر الرئيسية التى تعتمد عليها الحكومة لمواجهة عجز الموازنة العامة والتوسع فى الإنفاق العام ، وأداة للتحكم فى مختلف الجوانب الاقتصادية.

رابعاً: أهم الآثار السلبية لتضخم حجم الدين العام المحلى:

يمثل الدين العام المحلى واحدة من أخطر المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى سواء تم النظر إليه من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، ومشكلة الدين العام المحلى تمثل تحدياً هاماً لإستراتيجية التنمية ، فقد أدى عدم التوافق بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار... إلى وجود فجوة تمخضت عنها مشكلة الدين العام المحلى.

وتمارس مشكلة الدين العام المحلى عدداً من الآثار الاقتصادية غير المرغوب فيها على أفراد المجتمع المصرى ، وفيما يلى أهمها:

١- لعل أهم تكاليف الدين العام المحلى هى التكاليف الإنسانية والاجتماعية والتى تجعل ملايين الأفراد يصابون بالإحباط واليأس من تحسن الأحوال فى المستقبل ، كما يضيع على ملايين أخرى من الأطفال فرص السعادة والتمتع بالحياة وذلك دون جريمة اقترفوها سوى أنهم ولدوا فى مجتمع يتزايد فيه حجم الدين العام المحلى ، مما يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً<sup>(٢٢)</sup>.

٢- يستخدم الدين العام المحلى لتمويل عجز الموازنة العامة هذا من ناحية ، وأعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية فى الموازنة العامة للدولة من ناحية أخرى ، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من

سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام المحلي واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة من تراكم المديونية وأعباء خدمة الديون، ومن الناحية الأخرى فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى حوالي ربع النفقات، وحوالي ثلث الإيرادات لخدمة الدين يعنى حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

والدين العام إن لم يكن فى مشروعات ذات عائد مجز يحمل بأعباء خدمة الدين - أقساط وفوائد - وعلى الأجيال اللاحقة أن تسد ذلك من مدخراتها، الذى ربما يكون نتيجة أخطاء لا تتم محاسبة المسئولين عنها.

٣- تزايد الدين العام المحلى أدى إلى تحويل أموال القطاع الخاص التى كانت قوة لتوظيفها فى مشروعات إنتاجية إلى الحكومة، حيث يتم تبديدها فى نفقات عامة غير منتجة. ويترتب على حرمان القطاع الخاص من رؤوس الأموال تدهور الإنتاج القومى<sup>(٢٣)</sup>.

٤- لقد ساهم تراكم الدين العام المحلى فى زيادة الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المحلى، حيث أن الزيادة النسبية فى المعروض النقدى، واتساع فجوة الطلب المحلى، قد سببت ارتفاعاً فى معدل الأسعار. ولقد جاء ذلك نتيجة لعجز الموازنة العامة المزمّن والذي تم تمويله بشكل أساسى بإصدارات نقدية متتالية<sup>(٢٤)</sup>.

٥- كما ساهم الدين العام المحلى فى سوء توزيع الدخل القومى من طريقين<sup>(٢٥)</sup>:

الأول: أن التضخم فى حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل القومى<sup>(٢٦)</sup>.

الثانى: أن حملة السندات الحكومية - فى رأى الكلاسيك - لا بد أن يكونوا



من الطبقات الغنية ، فى حين أن نفقات خدمة القرض وسداده عادة ما تمول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التى تتحمل الطبقات الفقيرة عبئها الأكبر، فيزيد بذلك سوء توزيع الدخل القومى.

٦- يرى البعض<sup>(٢٧)</sup> أن الدين العام يغرى الحكومات بالإسراف والتبذير، لأنه وسيلة سهلة للحصول على مبالغ ضخمة، ويضيفون إلى ذلك أن تكرار إصدار الدولة للدين العام يؤثر تأثيراً سيئاً على التقدم الاقتصادى للدولة، وأنه يفتح أمام الأفراد مجالاً لاستثمار رؤوس أموالهم بطريقة سهلة بعيدة عن المخاطرة، مما يجعلهم يجمعون عن استثمارها فى المشروعات الصناعية والتجارية التى تستدعى تحمل المخاطر، والتى يعزى إليها الكثير مما وصل إليه العالم من التقدم الاقتصادى.

٧- زيادة أعباء الدين العام المحلى تؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومى، وذلك لأن جانبا مهما من الإيرادات العامة وبخاصة الإيرادات السيادية (الضرائب) تعود مرة أخرى إلى الشرائح الغنية فى المجتمع فى صورة مدفوعات بفوائد وأقساط الدين العام المحلى، وذلك بدلا من توجيه حصيلة الضرائب إلى الإنفاق على التعليم، والصحة والقطاعات الاجتماعية الأخرى والتي يستفيد منها بشكل أكبر الشرائح الفقيرة فى المجتمع<sup>(٢٨)</sup>.

٨- تزايد حجم الدين العام المحلى أدى إلى إزاحة الحكومة للقطاع الخاص، وهذه الإزاحة لها آثارها الانكماشية على الائتمان وفرص العمل وتوزيع الدخل.

والإزاحة<sup>(٢٩)</sup> عبارة عن مفهوم يوضح الأثر العكسى للعجز الحكومى على الاستثمار الخاص، حيث أن نمو العجز الحكومى مالياً يزيد من حجم الحكومة بالمقارنة بحجم القطاع الخاص، كما يؤدي نمو هذا العجز أيضا إلى إزاحة القطاع

الخاص من سوق رأس المال، بسبب قيام الحكومة بسحب الأموال التي كان من الممكن أن يقترضها القطاع الخاص من السوق لتمويل استثماراته الخاصة، لو لم يكن العجز الحكومي قد ازداد، ويتعرف منتقدو السياسة المالية التعويضية على تحقيق الإزاحة بالاعتقاد في أنه لو فشلت الزيادة في الإنفاق العام الممولة، سواء بالضرائب أو بصكوك تغطي الدين في حفز إجمالي النشاط الاقتصادي، فإن معنى ذلك أن القطاع الخاص قد أزيح بفعل الكومة.

وهكذا فإن جزءاً لا يستهان به من السيولة الخاصة قد تم امتصاصها في السندات والأذونات الحكومية وذلك على حساب الاستثمارات الإنتاجية مما يؤثر سلباً على تلك الاستثمارات، ومن ثم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتوسع الحكومة في إصدار أوراق الدين العام (السندات وأذون الخزانة) بعد الانتهاء من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي قد تسبب في إحداث حالة من الركود سيطرت على الاقتصاد المصري طوال فترة محل الدراسة، وساهم في ارتفاع أسعار الفائدة لمستويات أضرت بأنشطة القطاع الخاص المحلي.

٩- الدين العام المحلي في جوهره هو ترحيل من جيل حالي إلى جيل لاحق. ويتوقف هذا على نوعية استخدام الدين العام المحلي، فإن كان إنفاقه على أغراض استهلاكية تحمل الجيل القادم العبء كله لحساب الجيل الحالي، والعكس قد يكون صحيحاً.

ولا مانع أن يتحمل الجيل القادم ما يخصه من عائد استثمار طويل الأجل يستفيد منه ويصبح من الظلم تحميل الجيل الحالي له كله عن طريق الضرائب. ولكن الوضع في الاقتصاد المصري يختلف، حيث أن الحكومة تقترض لتمويل العجز الجاري في الموازنة العامة للدولة، أي للإنفاق على أغراض استهلاكية يستفيد بها الجيل الحاضر فقط، هذا فضلاً عن أن الحكومة تقترض ولا تستخدم

ما تقترضه فى تمويل استثماراتها... وكل ذلك يدل على أن الدين العام المحلى فى مصر يؤدى إلى عدم تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة.

وبشكل عام يمكن القول بأن زيادة الدين العام المحلى عن المستوى المقبول اقتصادياً أثر بشكل كبير على معدلات الأداء الاقتصادى، من خلال الضغط على مستويات الإنفاق المخصص للقطاعات الاجتماعية الحيوية، مثل التعليم والصحة... وذلك نتيجة عدم قدرة الاقتصاد على توفير موارد تكفى لتغطية أعباء الدين العام من جهة، وتكفى فى ذات الوقت لزيادة مستويات الإنفاق الاجتماعى من جهة أخرى.

وهكذا ترتبط مشكلة الدين العام المحلى فى الاقتصاد المصرى بخصائص هيكلية، بمعنى أنه ينشأ بالدرجة الأولى عن ضعف قدرة الاقتصاد القومى على تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. كما يعنى الطابع الهيكلى للدين العام المحلى أنه ينتج عن اختلال بين النفقات العامة والإيرادات العامة.

## المبحث الثاني

### أثر الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي

لقد اهتمت الدولة منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين بالسعى نحو تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومن أهدافه علاج الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري والتخفيف من مشكلة المديونية الداخلية. فهل نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق هذا الهدف؟ هذا ما سيتناوله الباحث من خلال دراسة وتحليل ما يتعلق بذلك من خلال الآتي:

#### المطلب الأول

#### الدين العام المحلي قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي

ما هو انعكاس برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي؟ هذا هو التساؤل الذي يطرحه الباحث من خلال هذا المطلب وللإجابة على هذا التساؤل نستعرض مؤشرات الدين العام المحلي قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي للتوصل لمدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي من حيث:

#### أولاً: تطور حجم الدين العام المحلي:

فيما يلي نستعرض تطور حجم الدين العام المحلي قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي لعقد مقارنة بين حجم الدين العام المحلي قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي. بمقارنة بيانات الجداول (١، ٤، ٧) يتضح ما يلي:

#### ١ - قبل الإصلاح الاقتصادي:

واصل حجم الدين العام المحلي ارتفاعه، فارتفع حجمه من ٤٢,٣٧٦ مليار جنيه عام ١٩٨٧/٨٦م إلى ٩٧,١٢٣ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠، بزيادة قدرها ٥٤,٧٤٧ مليار جنيه، كما بلغ معدل نمو الدين العام المحلي خلال تلك الفترة

١٢٩,٢٪ تقريباً، كما بلغ متوسط معدل التغير خلال تلك الفترة ١٣,٦٨٧٪ تقريباً وهو معدل نمو أعلى من متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة (٩٪)، وإن كانت قيمة التغير فى حجم الدين العام المحلى أقل من قيمة العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة (٢٠٪). كما زاد متوسط نصيب الفرد من الدين العام المحلى من ٨٧٩,١ جنيهاً عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٧٨٤,١ جنيهاً فى عام ١٩٩١/٩٠م، وذلك بمعدل نمو ١٠٢,٩٤٪ خلال الفترة، بمتوسط سنوى ٢٠,٥٨٪. وهو معدل مرتفع يوضح تضخم حجم الدين العام المحلى قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وزيادة العبء الملقى على الأجيال الجديدة. وهو ما دفع الحكومة إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى لعلاج الاختلالات الهيكلية والتي من بينها ازدياد حجم الدين العام المحلى.

## ٢- أما خلال الإصلاح الاقتصادى:

فقد تطور حجم الدين العام المحلى كما يلى:

حيث ارتفع حجم الدين العام المحلى من ١٠٥,٩٩٦ مليار جنيهاً عام ١٩٩٢/٩١م إلى ٢١٦,٩٩ مليار جنيهاً عام ١٩٩٩/٩٨م، وهو ما يمثل ازدياداً مضطرباً يأخذ اتجاهات تصاعدياً، حيث بلغ معدل نمو حجم الدين العام المحلى خلال الإصلاح الاقتصادى حوالى ١٠٤,٧١٪ تقريباً، بمتوسط قدره ١٣,٠٨٪ وهو معدل كبير يشير إلى زيادة حجم الدين العام المحلى فى ظل الإصلاح الاقتصادى بالرغم من الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لزيادة الإيرادات العامة وخفض النفقات العامة<sup>(٣٠)</sup>، ويرجع ذلك إلى سياسة تعقيم التدفقات الرأسمالية الكبيرة التى دخلت إلى مصر فى تلك الفترة كرد فعل للرفع الكبير لسعر الفائدة على الجنيه المصرى. وبالتالي على عكس المتوقع زاد عبء الدين العام المحلى على أفراد المجتمع خلال فترة الإصلاح، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من حجم

الدين العام المحلي من ١٨٩٦٤,٤ جنيهاً بداية الإصلاح الاقتصادي إلى ٣٥٠٠,١ جنيهاً عام ١٩٩٩/٩٨ م، وذلك بمعدل نمو بلغ حوالي ٨٤,٥٦٪ خلال الإصلاح الاقتصادي، بمتوسط سنوي ١٠,٥٧٪ وهو معدل يبين زيادة حجم الدين العام المحلي في ظل الإصلاح. وهو ما يشير إلى أن حجم الدين العام المحلي قد زاد في ظل الإصلاح الاقتصادي حتى وصل في نهاية الفترة إلى نحو ضعف نظيره في بداية الإصلاح الاقتصادي.

### ٣- بعد الإصلاح الاقتصادي:

حدث توسع مفرط في تطور حجم الدين العام المحلي، حيث تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع حجم الدين العام المحلي من ٢٤٥,٥١٣ مليار جنيهاً عام ٢٠٠٠/٩٩ م إلى ٥٩٣,٥ مليار جنيهاً عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ م حيث بلغ معدل نمو حجم الدين العام المحلي حوالي ١٤١,٧٣٪ بمتوسط سنوي قدره ٢٠,٢٤٪ تقريباً. بالإضافة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدين العام المحلي من ٣٨٨١,٥ جنيهاً عام ٢٠٠٠/٩٩ م إلى ٨١٧٤,٨ جنيهاً عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ م بزيادة حوالي ٢١٠,٦١٪ أي حوالي الضعف. وهو ما يشير إلى أن حجم الدين العام المحلي استمر في الارتفاع بعد الإصلاح الاقتصادي بالرغم من التخلص من الأعباء المالية للشركات الحكومية مما يوضح عدم قدرة برنامج الإصلاح على مواجهة الاختلالات الهيكلية وبالتالي الدين العام المحلي.

ثانياً: تطور أعباء الدين العام المحلي وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة:

في ضوء هذا التنامي في حجم الدين العام المحلي لا يعطى صورة شاملة للحكم على مدى فاعلية الإصلاح الاقتصادي في الحد من الدين العام المحلي، ومن ثم لابد من تناول ما يتعلق بالأعباء المترتبة على الدين العام المحلي (الفوائد،

الأقساط). وسيقوم الباحث فيما يلى باستعراض تطور أعباء الدين العام المحلى وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادى لعقد مقارنة بين أعباء الدين العام المحلى قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى.

بمقارنة بيانات الجداول (٢، ٥، ٨) يتضح ما يلى:

#### ١- قبل الإصلاح الاقتصادى:

لقد زادت أعباء خدمة الدين العام المحلى نتيجة زيادة حجم الدين خلال هذه الفترة، حتى وصلت إلى ١٢.٤٢٪ من النفقات العامة، ١٦.٣٠٪ من الإيرادات العامة قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، أى يوجه حوالى ثمن النفقات العامة لسداد أعباء خدمة الدين العام المحلى، ومع عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة فإن سدس الإيرادات العامة يوجه لأعباء خدمة الدين العام المحلى، مما ينتج عنه عجز فى الموازنة العامة للدولة، مما يعنى الحد من قدرة متخذ القرار فى توجيه هذه الإيرادات لأغراض أخرى كالخدمات الاجتماعية. ولقد تقلبت نسبة أعباء خدمة الدين العام المحلى للعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة قبل الإصلاح الاقتصادى، ولكن بصفة عامة تأخذ اتجاه التزايد، حيث ارتفعت من ٢٤.٩٠٪ عام ١٩٨٧/٨٦ م إلى ٥٢.١٨٪ بداية تطبيق الإصلاح الاقتصادى، أى أن نصف العجز يرجع إلى الدين العام المحلى.

#### ٢- أما خلال الإصلاح الاقتصادى:

فقد ارتفعت أعباء خدمة الدين العام المحلى من ٧.٦٨٤ مليار جنيهاً عام ١٩٩٢/٩١ م إلى ٢٠.٣٩٣ مليار جنيهاً عام ١٩٩٩/٩٨ م، وذلك بمعدل نمو بلغ ١٦٥.٣٩٪ بمتوسط سنوى ١٢.٥٠٪. وبالرغم من الإجراءات التى اتخذت لزيادة الإيرادات العامة وخفض الإنفاق العام عن طريق خفض الموازنة الرأسمالية

وخفض المخصص للدعم وغيره، واصلت أعباء خدمة الدين العام المحلى فى الزيادة حتى وصلت إلى ٢٨,٦٠٪ من الإيرادات العامة، ٢٧,٠٨٪ أثناء تطبيق الإصلاح الاقتصادى وهى تفوق الفترة قبل الإصلاح الاقتصادى، أى يتم توجيه ما يفوق عن ربع الإيرادات العامة لسد أعباء خدمة الدين العام المحلى وكذلك توجيه ما يفوق عن ربع النفقات العامة، مما ينتج عنه عجز الموازنة العامة للدولة ونقص الإنفاق العام على القطاعات الحيوية وخاصة قطاع التعليم والصحة والبنية الأساسية والتي تعد من أهم الدعامات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ولقد زادت نسبة أعباء خدمة الدين العام المحلى للعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة أضعاف مضاعفة أثناء الإصلاح الاقتصادى حيث ارتفعت من ١٢٤,٨٪ عام ١٩٩٢/٩١م إلى ٥١١,١٠٪ عام ١٩٩٩/٩٨م، ويرجع هذا الارتفاع الكبير إلى انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة خلال هذه الفترة.

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) ارتفاع حجم الفوائد أثناء الإصلاح الاقتصادى من ٦,٣٥٩ مليار جنيهاً عام ١٩٩٢/٩١م إلى ١٤,٥٨١ مليار جنيهاً عام ١٩٩٩/٩٨م، ففوائد الدين العام المحلى تمتص ٢٠,٤٥٪ من حجم الإيرادات العامة للدولة على الرغم من زيادة الإيرادات العامة خلال الإصلاح الاقتصادى، مما يعنى أن جزء لا يستهان به من الإيرادات العامة يتم توجيهه لسداد هذه الفوائد بدلاً من توجيهه للتنمية الاقتصادية، ويساعد ذلك على عدم عدالة التوزيع لأن جزء من الإيرادات يعود إلى الأغنياء فى صورة فوائد للدين العام المحلى فبذلك تزداد طبقة الأغنياء غنى. أما بالنسبة للأقساط يلاحظ كذلك ارتفاع حجمها فقد بلغت ٥,٨١٢ مليار جنيهاً عام ١٩٩٩/٩٨م بعد أن كانت ١,٣٢٥ مليار جنيهاً فى بداية الإصلاح الاقتصادى.

ومن ثم أصبحت خدمة الدين العام المحلى تمثل عبئاً إضافياً على الموازنة



العامه للدولة فى ظل الإصلاح الاقتصادى، مع قلة الموارد المتاحة لقطاعات مهمة وضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى استمرار عجز الموازنة العامة للدولة وتزايدده، والعودة به إلى ما كان قبل الإصلاح الاقتصادى.

ويرى البعض<sup>(٣١)</sup> أن تزايد فوائد الدين العام المحلى أثناء الإصلاح الاقتصادى نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة خاصة على أذون الخزانة العامة فى بداية إصدارها فى أوائل التسعينات، كما تقوم الحكومة بإيداعها فى البنك المركزى بسعر فائدة أقل من السعر الذى تقتضى به، مما يمثل عبئاً على الحكومة، خاصة أنها لا تستثمر كل حصيلة هذه الأذون فى استثمارات منتجة تدر لها عائداً.

### ٣- بعد الإصلاح الاقتصادى:

تعد هذه الفترة التى زادت فيها أعباء خدمة الدين العام المحلى بشكل ملحوظ عما كانت عليه أثناء الإصلاح الاقتصادى، ويرجع السبب فى ذلك إلى تلك السياسات التى تبنتها الحكومة، حيث قامت بطرح أذونات خزانة لفترات طويلة الأجل، فبعد أن كانت أذونات الخزانة تتراوح مدتها من ١٨٢ يوماً حوالى ستة أشهر تطور الوضع فأصبحت الحكومة تطرح أذونات خزانة تتراوح مدتها من ستين إلى خمس سنوات وأكثر، مما لا شك فيه أن ذلك الوضع أدى إلى ازدياد حجم المديونية الداخلية وبالتالي أعباء خدمتها وانعكس ذلك بالسلب على كثير من الأوضاع الاقتصادية.

فالجداول رقم (١٠) يوضح تطور اعتماد الحكومة على الصكوك والسندات التى ارتفعت قيمتها من ٣٩,١١٦ مليار جنيهاً ونسبة ٤٠,٢٧٪ من إجمالى الدين العام المحلى عام ١٩٩١/٩٠م إلى ٨٤,٦٠٠ مليار جنيهاً ونسبة ٤٤,٨٥٪ من إجمالى الدين العام المحلى عام ١٩٩٨/٩٧م ثم إلى ٢٤٦,٨١٣ مليار جنيهاً ونسبة ٤١,٥٨٪ من إجمالى الدين العام المحلى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م.

وكذلك اعتماد الحكومة على أذون الخزنة العامة التي ارتفعت قيمتها من ٤,٠٠٧ مليار جنيهاً ونسبة ٤,١٢٪ من إجمالي الدين العام المحلي عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٨ مليار جنيهاً ونسبة ٢٠,١٤٪ من إجمالي الدين العام المحلي عام ١٩٩٨/٩٧ م ثم إلى ١٠٣,١٤٤ مليار جنيهاً ونسبة ١٧,٣٧٪ من إجمالي الدين العام المحلي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ م ويرجع انخفاض نسبتها بعد الإصلاح الاقتصادي لزيادة اعتماد الحكومة على الاقتراض من بنك الاستثمار القومي.

فالجداول رقم (٨) يوضح تواصل ارتفاع أعباء خدمة الدين العام المحلي من ٢٠,٨٩٨ مليار جنيهاً عام ٢٠٠٠/٩٩ م إلى ٥٥,٨٧٢ مليار جنيهاً عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وذلك بمعدل نمو بلغ ١٦٧,٣٥٪، بمتوسط سنوي ٢٣,٩٠٪ وهو ما يمثل نسبة ٣٦,٩٣٪ من الإيرادات العامة و ٢٦,٨٨٪ من النفقات العامة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ويرجع ذلك نتيجة زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة بالرغم من التخلص من الأعباء المالية للشركات الحكومية الخاسرة وخفض النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية.

ولقد انخفضت نسبة أعباء خدمة الدين العام المحلي للعجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ٥٠٢,١١٪ عام ٢٠٠٠/٩٩ م إلى ٩٨,٨٠٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ م ولا يرجع لتحسن الأوضاع الاقتصادية للاقتصاد المصري بل إلى زيادة حجم العجز الكلي للموازنة العامة وارتفاع نسبته للناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من عشرة أضعاف فترة الإصلاح الاقتصادي وذلك بسبب سعي الحكومة إلى تمويل ذلك العجز من خلال إصدار أذون وسندات الخزنة (انظر جدول رقم ١٠) وإصدار نقود جديدة، نتيجة زيادة النفقات الاستهلاكية والترفيهية وليس الاستثمارية.

ويلاحظ من الجدول رقم (٨) تواصل ارتفاع حجم الفوائد بعد الإصلاح الاقتصادي من ١٦,٧٩٩ مليار جنيهاً عام ٢٠٠٠/٩٩ م إلى ٣٦,٨١٥ مليار جنيهاً

عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، ففوائد الدين العام المحلى تمتص ٢٤,٣٣٪ من حجم الإيرادات العامة و١٧,٧١٪ من حجم النفقات العامة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، مما يؤكد استمرار تزايد أعباء خدمة الدين العام المحلى قبل وأثناء وبعد الإصلاح الاقتصادى وتواصل سوء توزيع الدخل القومى.

كما تواصل الأقساط ارتفاع حجمها من ٤,٠٩٩ مليار جنيها عام ٢٠٠٠/٩٩م إلى ١٩,٠٥٧ مليار جنيها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، وذلك بمعدل نمو بلغ ٣٦٣,٩١٪ خلال الفترة، بمتوسط سنوى ٥٢,١٣٪. مما يؤكد استمرار تزايد أعباء خدمة الدين العام المحلى، وتواصل سوء توزيع الدخل القومى بنسبة كبيرة عما كانت عليه قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى خاصة بعد انحراف الاقتصاد المصرى عن مرحلة الاستقرار الاقتصادى التى استقر عندها نسبياً خلال الإصلاح الاقتصادى، فقد بدأت تظهر مرة أخرى مظاهر الاختلالات الهيكلية وذلك لأسباب عديدة أثرت على كثير من المؤشرات الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى كالاختلال بين الإنتاج والاستهلاك، الاختلال بين الادخار والاستثمارات اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، الاختلال بين النفقات العامة للحكومة والإيرادات العامة، اختلال بين ما نصدره بالمعنى الواسع وما نستورده... الخ.

ثالثاً: بعض المؤشرات المتعلقة بالدين العام المحلى:

تبين من خلال استعراض ما يتعلق بتطور حجم الدين العام المحلى وأعبائه أن كلا من حجم الدين العام والأعباء المتعلقة به فى ازدياد مضطرد قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى، ونحاول فى هذه الفقرة تناول علاقة الدين العام المحلى بالنتائج المحلى الإجمالى، حتى يمكن إيضاح أثر الدين العام المحلى على التنمية الاقتصادية قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى.

بمقارنة بيانات الجداول (٣، ٦، ٩) يتضح ما يلي:

١- قبل الإصلاح الاقتصادي:

لقد زادت نسبة رصيد الدين العام المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي من ٩٦,١٩٪ عام ١٩٨٧/٨٦ م إلى ١٧٦,٨٨٪ عام ١٩٩١/٩٠، أي أن معدل نمو الدين العام المحلي يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قبل الإصلاح الاقتصادي. أي أن جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي يوجه لسداد الدين العام المحلي وأعبائه ولا يتم توجيهه إلى الاستثمارات بل إلى الإنفاق الاستهلاكي. ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢٤,٦٤٪ بمتوسط سنوي ٤,٩٢٪ بينما بلغ معدل نمو الدين العام المحلي لنفس الفترة ١٢٩,١٩٪ بمتوسط سنوي ٢٥,٨٣٪، وهي نسبة كبيرة مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما ينذر بالخطر على الاقتصاد المصري لتخطى حدود الأمان الدولية.

٢- أما خلال الإصلاح الاقتصادي:

فقد تطورت نسبة قيمة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت قيمة الدين العام المحلي من ١٠٥,٩٩٦ مليار جنيهاً ونسبة ٧٧,٨٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢/٩١ م إلى ٢١٦,٩٨٩ مليار جنيهاً ونسبة ٧١,٨٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩/٩٨ م، بمعنى أن قيمة الدين العام المحلي قد ارتفعت بمقدار ٢,٠٤ مرة في ظل الإصلاح الاقتصادي أي تضاعف تقريباً رغم انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة وانخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فإنه لم يتعد ٨,٤٣٪ في عام ١٩٩٩/٩٨ م مقارنة بـ ٥,٠٨٪ لعام ١٩٩٣/٩٢ م، وهي زيادة طفيفة مقارنة

بارتفاع معدل نمو الدين العام المحلى فى ظل الإصلاح الاقتصادى ، حيث بلغ ١٥,٠٤٪ عام ١٩٩٩/٩٨م مقارنة بـ ٧,٢٥٪ عام ١٩٩٣/٩٢م ، ويدل ذلك على ضعف مساهمة الدين العام المحلى فى التنمية الاقتصادية خلال الإصلاح الاقتصادى ، ويؤكد ذلك أن الزيادة السنوية فى حجم الدين العام المحلى تفوق حجم الاستثمار الحكومى ، حيث بلغ التغير السنوى فى الدين العام المحلى ٢٨,٣٧٤ مليار جنيهاً عام ١٩٩٩/٩٨م وحجم الاستثمار الحكومى فى نفس العام ١٨,١٧٠ مليار جنيهاً مقارنة ١٥,٠٦٧ مليار جنيهاً فى بداية الإصلاح الاقتصادى ويرتبط هذا التطور بالبدء فى عدد من المشروعات الكبرى ، فقد صاحب إطلاق العمل فى هذه المشروعات ارتفاع محسوس للاستثمار وخاصة الاستثمار الخاص. وفى بعض السنوات كانت نسبة التغير السنوى للاستثمار الحكومى بالسالب ، فالتغير فى الدين العام المحلى كان يستخدم فى الاستهلاك وليس الإنتاج.

ويشير ذلك إلى تزايد أى من العجز الجارى أو العجز فى التحويلات الرأسمالية أو كلاهما وتغطيتهما بالدين العام المحلى ، بالإضافة إلى تزايد قيمة مديونية الهيئات العامة الاقتصادية من ٩,٧٣١ مليار جنيهاً عام ١٩٩٢/٩١م إلى ٣٤,٩١٦ مليار جنيهاً عام ١٩٩٩/٩٨م وارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٧,١٤٪ عام ١٩٩٢/٩١م إلى ١١,٥٥٪ عام ١٩٩٩/٩٨م. وكذلك تزايد صافى مديونية بنك الاستثمار القومى فى ظل الإصلاح الاقتصادى من ١٥,٠٥٨ مليار جنيهاً عام ١٩٩٢/٩١م إلى ٣٤,٩١٨ مليار جنيهاً عام ١٩٩٩/٩٨م ، وتذبذب نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى إلا أنها وصلت فى بداية الإصلاح الاقتصادى إلى ١١,٠٥٪ تقريباً نفس القيمة فى عام ١٩٩٩/٩٨م. كل ذلك أدى إلى تزايد حجم الدين العام المحلى ، لأن تغطية الإنفاق الجارى بالدين العام لا يحقق أى عوائد يمكن عن طريقها تغطية أعباء خدمة الدين العام ، على عكس

تغطية الدين العام للإنفاق الاستثمارى الذى يمكن من الحصول على فوائد تستخدم فى سداد أعباء الدين دون أن تؤدي إلى تضخم الدين بالصورة القائمة.

### ٣- بعد الإصلاح الاقتصادى:

استمراراً لما حدث فى ظل الإصلاح الاقتصادى فقد زادت قيمة الدين العام المحلى وأيضاً نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى، حيث ارتفعت قيمة الدين العام المحلى من ٢٤٥,٥٢٣ مليار جنيهاً ونسبة ٧٢,٤٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٠/٩٩م إلى ٥٩٣,٤٩٣ مليار جنيهاً ونسبة ١٠٠,٠٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م، وهذا يعنى أن قيمة الدين العام المحلى قد ارتفعت بمقدار ٢,٤١ مرة أى أن حوالى ثلاثة أرباع الناتج المحلى الإجمالى يعد ملكاً للدائنين ولا يتبقى إلا الربع تقريباً كناتج حقيقى لا يمكنه أن يسهم بدور ملحوظ فى النشاط الاقتصادى بل إن الأمر قد ازداد صعوبة، حيث بلغت هذه النسبة ما يفوق مرة من الناتج المحلى الإجمالى، أى أن الناتج المحلى الإجمالى كله ملكاً للدائنين وهذه الفترة هى من أخطر الفترات التى يمر بها الاقتصاد المصرى وهذا يشير إلى أن الإصلاح الاقتصادى أدى إلى تضاعف قيمة الدين العام المحلى ٤ مرات من بداية تطبيقه وحتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م. وشهدت هذه الفترة ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة بالرغم من زيادة الإيرادات العامة وضغط النفقات العامة وخاصة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والدعم.

وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فإنه وصل إلى ١٠,٥١٪ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنة ١٢,١١٪ لعام ٢٠٠٠/٩٩م، وهو انخفاض طفيف مقارنة باستمرار ارتفاع معدل نمو الدين العام المحلى، حيث بلغ ١٦,١٨٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م مقارنة بـ ١٣,١٤٪ عام ٢٠٠٠/٩٩م. ويلاحظ أن الزيادة السنوية فى الدين العام المحلى تغطى ضعف الاستثمار الحكومى خلال الفترة، وهذا يوضح تزايد عجز الموازنة العامة الجارى ويتم تغطيته عن طريق الدين العام

المحلى ، بالإضافة إلى تزايد مديونية كل من الهيئات الاقتصادية وصافى مديونية بنك الاستثمار القومى (انظر جدول رقم ٧) وبالتالي عدم تحقيق عوائد لسداد أعباء خدمة الدين العام المحلى ، ومن ثم فإن الاعتماد بصورة كبيرة فى تمويل عجز الموازنة العامة على الاقتراض من بنك الاستثمار القومى الذى وصل إلى ١٥٨,٣٨٧ مليار جنيها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م يكون له آثار سلبية على معدلات الادخار والاستثمار فى الاقتصاد المصرى ، خاصة وأنه يستخدم فى تمويل إنفاق جارى وليس استثمارى.

وأخيراً فإن التحليل السابق يقودنا إلى نتيجة ومؤداها أن لبرنامج الإصلاح الاقتصادى انعكاسات سلبية على الدين العام المحلى فى مصر<sup>(٣٢)</sup> حيث تحولت مصر إلى دولة شديدة المديونية الداخلية (تصل نسبة حجم الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ١٠٠٪) أى ليس لها جدارة ائتمانية ، مما أدى إلى خفض منزلتها فى تصنيف الائتمان داخلياً وخارجياً.

### المطلب الثانى

#### العوامل التى أدت إلى استمرار تزايد الدين العام المحلى

توصلنا من التحليل السابق إلى استمرار لجوء الاقتصاد المصرى للدين العام المحلى وتزايد حجمه أثناء وبعد الإصلاح الاقتصادى فلماذا؟ فى رأى الباحث يرجع ذلك للعديد من الأسباب ، أهمها ما يلى :

١- استمرار عجز الموازنة العامة للدولة فى الارتفاع فقد بلغ معدل النمو الثانوى للنفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً أكبر من نظيره بالنسبة للإيرادات العامة مما ترتب عليه تزايد العجز الكلى على الرغم من أن سياسات الإصلاح الاقتصادى كانت تستهدف زيادة الموارد وضغط النفقات وبالرغم من كل ذلك إلا أن الفارق بين كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة قد



تزايد بدرجة كبيرة وهو ما أدى إلى زيادة العجز الكلى وتسجيله لمعدلات نمو مرتفعة، وبالتالي اللجوء إلى الدين العام المحلى لتمويل هذا العجز. وترجع أسباب العجز بالموازنة العامة إلى<sup>(٣٣)</sup>:

- زيادة معدل نمو الإنفاق العام وكذا نسبته إلى الناتج المحلى، حيث بلغ حوالى ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ مقابل ١٠,٨٪ عام ٢٠٠٠/٩٩م.
- ارتفاع حجم الإنفاق الحكومى نتيجة للزيادة فى الاستخدامات الخاصة ببعض الهيئات الحكومية، حيث بلغت حوالى ١٥٨,٥ مليار جنيها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ مقابل نحو ٨٨,٦ مليار جنيها عام ٢٠٠٠/٩٩م.
- زيادة حجم النفقات الجارية التى تتحملها الموازنة العامة للدولة حيث بلغت حوالى ١٣٧ مليار جنيهاً عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ فى مقابل ٦٩ مليار جنيها عام ٢٠٠٠/٩٩م.
- ارتفاع حجم الفوائد المدفوعة على الديون المحلية والخارجية، حيث بلغ حوالى ٣٣ مليار جنيهاً عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، مقابل ١٨,٦ مليار جنيها عام ٢٠٠٠/٩٩م.
- زيادة الاعتماد على أذون الخزانة، حيث بلغ حجم الرصيد القائم من أذون الخزانة حوالى ١٢٤,٩٠٧ مليار جنيها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ مقابل ٢٥,٤ مليار جنيها عام ٢٠٠٠/٩٩م.
- تراجع نسبة النفقات الاستثمارية بالمقارنة بنسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ نحو ٣,٨٪ مقابل نحو ٢٥,٦٪ للنفقات الجارية، وقد أدى ذلك إلى تراجع حجم الاستثمارات اللازمة لزيادة الإيرادات المستقبلية والتى تستخدم فى سداد عجز الموازنة.



مما سبق يتضح أن ظاهرة العجز هي مجموعة مركبة من العوامل والمؤثرات ترجع فى جزء منها إلى جانب النفقات العامة وفى جزء آخر ترجع إلى جانب الإيرادات العامة.

٢- السياسة المالية تلجأ إلى الدين العام بشكل مكثف لسد عجز الموازنة العامة للدولة وتمويل عجز القطاع العام بدلاً من اللجوء للنظام الضريبي ولعل هذا أهم أسباب ارتفاع نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى، فنسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى ارتفعت من ٧٧.٨٢٪ عام ١٩٩٩/٩١م إلى ٩٢٪ عام ١٩٩٦/٩٥ ثم إلى ١٠٠.٠٨٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م. ومن ذلك يمكن القول بأن هناك علاقة قوية بين عجز الموازنة العامة للدولة وحجم الدين العام المحلى.

٣- تزايد الدين العام المحلى يرجع إلى ضخامة عجز الموازنة العامة للدولة وأحد أسباب تضخم العجز هو سعر الفائدة على الدين العام المحلى الذى يفوق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، ويرجع ذلك إلى محاولة الحكومة جعل الصكوك والسندات وأذون الخزانة أكثر جاذبية من قبل المستثمرين حتى يقبلوا على شرائها، ولقد تحقق الهدف ولكن التكلفة عالية.

٤- ارتفاع تكاليف المشروعات التى تنفذها الأجهزة الإدارية بسبب غياب الدقة أو الجدية عند إعداد دراسات جدوى هذه المشروعات قبل تنفيذها، مما قد يؤدي إلى توقف بعض المشروعات بعد فترة من السير فى تنفيذها والإنفاق عليها، أو نقلها من موقع لآخر، أو إنشاء مشروعات معينة على الرغم من وجود بدائل لها تفى بالأغراض المتوخاة منها. كما يترتب على عدم إعداد دراسات دقيقة للاحتياجات والأعمال اللازمة قبل طرحها فى مناقصات، كثرة التعديلات وإسناد بعض الأعمال بالأمر المباشر، وإزالة بعض الأعمال بعد تنفيذها وشراء أصناف زائدة عن الحاجة، بل وشراء

- أصناف محظور استخدامها، وما يلي إلى ذلك من الممارسات الخاطئة التي يترتب عليها صرف مبالغ دون وجه حق أو بالزيادة لبعض المقاولين والموردين، ومن ثم تحميل الموازنة بنفقات كان من الممكن تفاديها<sup>(٣٤)</sup>.
- ٥- أسهمت سياسة الإسراف في تقديم الإعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز بدعوى تشجيع الاستثمار في التضحية بجانب غير قليل من الإيرادات العامة. ويلاحظ أن غياب التمييز بين الأنشطة في منح الحوافز قد أدى إلى توزيع غير كفاء للموارد، وأدى ذلك إلى زيادة العجز الجارى فى الموازنة العامة للدولة الذى تم تمويله عن طريق الدين العام المحلى.
- ٦- تزايد عجز الكثير من الهيئات الاقتصادية، واضطرارها إلى الاقتراض من بنك الاستثمار القومى لتمويل هذا العجز، وتدخل هذه القروض وأعباء خدمتها ضمن الدين العام المحلى على الرغم من انفصال العديد من الهيئات عن الحكومة واستقلال موازاتها، ويطلق عليها هيئات اقتصادية، أى يجب أن تدار إدارة اقتصادية ويقتصر اقتراضها فى هذه الحالة على الجهاز المصرفى بأسعار الفائدة فى السوق<sup>(٣٥)</sup>.
- ٧- المبالغة فى تقدير معدلات النمو الاقتصادى أدى إلى المبالغة فى عملية الاقتراض وسهولة الحصول على الدين العام المحلى جعل الحكومة تماطل فى إجراءات الإصلاحات المالية الضرورية تفادياً للعقبات التى تواجه عملية الإصلاح، وترتب على ذلك إساءة استخدام الدين العام المحلى فى تمويل مشروعات عامة سيئة.
- ٨- زيادة عجز الموازنة العامة الفعلى عن العجز الذى كان متوقفاً حدوثه خلال تلك الفترة، ترتب عليه قيام الحكومة بالاقتراض فى صورة صكوك أو أذون خزانة لتمويل هذا العجز غير المتوقع، وبالتالي ارتفاع حجم الدين العام المحلى.

### المبحث الثالث

#### طرق مواجهة أزمة الدين العام المحلى

مقدمة:

يتبين مما سبق أن الإصلاح الاقتصادى قد أدى إلى حدوث انهيار مالى واضح، مقترناً بركود تضخمى... كما أن ذلك كان مصحوباً بنمو حجم الدين العام المحلى، مع تزايد واضح فى عبء المديونية الداخلية. ويرجع ذلك إلى إتباع سياسات مالية انكماشية، لم تستهدف إلا الضغط على مستوى الاستهلاك الضرورى وتعطيل عملية التنمية. وقد نجم عن هذه السياسة تزايد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، حيث شهدت الفترة محل الدراسة زيادة ملحوظة فى قيمة العجز الفعلى فى الموازنة العامة للدولة حتى بلغت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى ١٢.٣٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م مقارنة بحوالى ٣.٧٪ فى بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، الأمر الذى ساهم فى تراكم حجم الدين العام المحلى<sup>(٣٦)</sup>.

ولا شك فى أن ارتفاع الدين العام المحلى يرجع إلى الاختلال المتزايد بين النمو فى الإنفاق العام والنمو فى الإيرادات العامة وهو ما أدى إلى ارتفاع مستوى الدين العام المحلى، وبالتالي زيادة سعر الفائدة.

من هنا كانت ضرورة طرح بعض الطرق لمواجهة مشكلة تزايد حجم الدين العام المحلى وعدم الاقتصار على سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى لأنها أدت إلى حدوث انعكاسات سلبية على الدين العام المحلى. ولا يعنى ذلك طرح سياسة مالية متكاملة، فهذا يخرج عن نطاق البحث. وأن ما يتم طرحه يصلح أساساً للحوار لرسم تلك السياسة، وتحديد أدواتها ووسائل تنفيذها. وهى على النحو التالى:

### أولاً: علاج الاختلالات الهيكلية:

أثرت سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على حجم الدين العام المحلى بصورة مباشرة، وعملت على زيادة أعبائه. ويرجع ذلك إلى أنها سياسات انكماشية وتعمل على معالجة المشكلات الأقل إلحاحاً في الأجل القصير، ولكنها لم تعالج المشكلات الهيكلية التي يرجع إليها بصفة أساسية تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه.

وبصفة عامة يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي إذا تفاعلت وتكاملت فيما بينها لنخفض اختلال التوازن الاقتصادي الداخلى وبالتالي انخفض الدين العام المحلى وأعبائه. هذه المقترحات يمكن إجمالها فيما يلى:

١- تفعيل عملية التنمية فى إطار قدر مناسب من الاستقرار الاقتصادى، وذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم وانخفاض معدلات البطالة، بما يزيد من الاستثمارات وارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى. وبالتالي ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة. حيث تعتمد حصيلة الإيرادات العامة بشكل كبير على حجم الإنتاج والمبيعات والأرباح والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وكذلك التوزيع الكفء والموضوعى لذلك النمو الاقتصادى المحقق على كافة قطاعات الاقتصاد المصرى (زراعة، صناعة، خدمات).

٢- العمل على زيادة مساهمة الإنتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى، لمواجهة تحديات الارتفاع غير المسبوق للأسعار العالمية، وليحقق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى منها.

٣- ضرورة الإسراع بتحقيق العدالة الاجتماعية بالتحسن المستمر فى توزيع الدخل. فهناك تفاوت كبير فى توزيع الدخل والثروة ويجب على الحكومة أن تعمل على معالجة أهم الاختلالات للاقتصاد القومى، وهي سوء توزيع

الدخل القومى ، وإعادة توزيع الدخل القومى ، حتى لا يقع عبء الدين العام المحلى على الفئات محدودة الدخل فقط.

٤ - تطوير سوق المال ، حيث يعتبر من الشروط الأساسية لسهولة إصدار ما قد تتطلبه الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة من السندات القابلة للتداول فى تلك السوق. ويرتبط ذلك بزيادة وعى الأفراد بمزايا الاستثمار فى سوق الأوراق المالية فى ظل مناخ استثمارى يتسم بالشفافية والإفصاح<sup>(٣٧)</sup>.

٥ - تقليل فجوة المدخرات المحلية ، وذلك عن طريق تحقيق التناوب بين الادخار المحلى والاستثمار المخطط ، وبالتالي عدم وجود فائض طلب مما يؤدى إلى عدم اللجوء إلى سياسة الاقتراض (داخلى - خارجى) ، ويترتب على ذلك انخفاض المستوى العام للأسعار وانخفاض المديونية الداخلية.

٦ - تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى القيام بتمويل بعض الخدمات الاجتماعية من خلال دعم مبدأ المشاركة فى تلك المجالات بما يخفف عن كاهل الدولة ويعمل على تحقيق مزيد من الترشيح فى النفقات أو تقليل أعباء النفقات العامة الاستثمارية عن الموازنة العامة<sup>(٣٨)</sup>.

وهكذا فإن هذه المقترحات تساعد على إحداث التوازن الاقتصادى الداخلى للاقتصاد المصرى ، وتعمل على إيجاد بيئة اقتصادية قوية ، ونمو اقتصادى يساعد على الحد من تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه.

ثانياً: علاج أسباب الدين العام المحلى:

لا شك أن تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه يتطلب تقديم مجموعة من الطرق والمقترحات اللازمة للحد من تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه فى المستقبل ، الأمر الذى يرتبط بشكل مباشر بضرورة العمل على التأثير على الأسباب التى أدت إلى تزايد حجمه وزيادة أعباء خدمته.

- ونحاول فيما يلي تقديم مجموعة من الطرق لمواجهة أسباب تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه. هذه المقترحات يمكن إجمالها فيما يلي<sup>(٣٩)</sup>:
- ١ - تنمية الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية فى الموازنة العامة للدولة بهدف تحقيق فائض جارى يسهم فى تمويل الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية.
  - ٢ - ترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية، وخاصة المقدمة للصناعات والسلع غير الإستراتيجية، أو التى ليست ضمن أولويات الحاجات الإنتاجية والاقتصادية، وإعادة النظر فى بعض الإعفاءات التى لم تحقق هدفها سواء فى زيادة الاستثمار أو زيادة فرص العمالة أو التصدير... الخ بما يساهم فى زيادة الحصيلة الضريبية.
  - ٣ - ترشيد الإنفاق العام، وذلك بهدف الحد من التزايد المستمر فى هذا الإنفاق غير الضرورى أو المظهري، والعمل على ترشيد الاستخدامات الحكومية غير الضرورية، والتى تتمثل أهمها فى استخدام المستلزمات السلعية (السيارات والكهرباء والبنزين والمباني الفاخرة...) (٤٠).
  - ٤ - إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية بما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة مالية وإنتاجية... الخ لزيادة قدرتها التنافسية وترشيد نفقاتها وتنمية إيراداتها وبالتالي زيادة قدرتها على تمويل استثماراتها ذاتياً بما يقلل مديونيتها، وبالتالي يقل حجم الدين العام المحلى وأعبائه.
  - ٥ - إعادة هيكلة الدين العام المحلى عن طريق استهلاك عدد من السندات التى أصدرت فى وقت كانت فيه أسعار الفائدة مرتفعة، ويكون استهلاك هذه السندات بأخرى أقل فى سعر الفائدة، واستثمار حصيلة هذه السندات أفضل استثمار ممكن.

٦- تفعيل دور مشروعات البناء والتشغيل ثم تحويل الملكية BOT، حيث يتم إسناد إنشاء وتشغيل عدد من المشروعات (ومنهما مشروعات البنية الأساسية) إلى القطاع الخاص، وذلك باستخدام نظام BOT والتي من شأنها خفض الإنفاق العام وتحسين الكفاءة مما يقلل حجم الدين العام المحلى وأعبائه.

٧- الرقابة القوية على عمليات الموازنة العامة، حيث يترتب على تشديد مستوى الرقابة على أوجه الإنفاق ومراحل وعمليات الإنفاق، ترشيد عملية الإنفاق العام بما يساهم فى خفض الإنفاق الحكومى، وكذلك فإن تشديد الرقابة على مصادر الإيرادات العامة - وخاصة على الضرائب - سيؤدى إلى انخفاض مستوى التهرب الضريبى والحد من الفساد داخل الجهات التنفيذية المعنية بتحصيل الضريبة.

٨- تفعيل الديمقراطية داخل مصر، وهي أحد العوامل الداعمة لعملية الرقابة على الإنفاق الحكومى، وبالتالي ترشيد الإنفاق العام بواسطة الجهات التنفيذية، وانخفاض مستوى الفساد داخل المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى تصحيح اتجاهات الإنفاق تبعاً لرغبات المواطنين وبالتالي انخفاض مطالب المالية الملحة الناشئة عن الإنفاق فى أوجه إنفاق تنخفض فيه أولويات احتياجات أفراد المجتمع.

ثالثاً: أزمة الدين العام المحلى من منظور إسلامى:

تم التوصل من خلال التحليل السابق إلى أن سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى تعد من السياسات الانكماشية، ولها انعكاسات سلبية على حجم الدين العام المحلى، ولم تكن فعالة فى الحد من عجز الموازنة فى الأجل الطويل.

لذا فإنه يتطلب ذلك الخروج عن إطار الفكر الاقتصادي الوضعي، والبحث عن أدوات مالية أخرى تراعى ظروف المجتمع والإمكانيات المتاحة له، من أجل تحقيق عدالة التوزيع والرفاهة والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

من هنا كانت هناك ضرورة لتقديم مجموعة من الطرق - كسياسات - بديلة لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وعدم الاكتفاء بالطرق والمقترحات التعويضية. وفيما يلي أهم تلك السياسات:

#### ١- السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي:

تعمل الدولة في الاقتصاد الإسلامي على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن ثم فإنها تستخدم السياسة المالية ليس فقط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكن يضاف إليها حفظ الدين والعمل على نشره. وفي ضوء ذلك فإن أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي هي<sup>(٤١)</sup>:

(أ) العمل على إقامة الدين ونشره والمحافظة على القيم الإسلامية، من خلال إعمار الأرض بما يخدم مصلحة أفراد المجتمع.

(ب) ترك قوى العرض والطلب للتفاعل بحرية في الأسواق، مع الالتزام بإنتاج ما لا يوفره التفاعل الحر لقوى العرض والطلب من ضروريات الأمة.

(ج) توفير الضروريات والقدر اللازم من السلع والخدمات التي تكفل مستوى معيشياً لائقاً للمواطنين والحد من الإسراف والاستهلاك القومي.

(د) حسن استغلال وتخصيص الموارد والطاقات المتاحة للمجتمع وترشيد استخدامها وتنمية الموارد الاقتصادية.

(هـ) حسن توزيع الثروات والدخول بين الأفراد وفقاً لقواعد تؤدي إلى إتاحة الفرص المتكافئة لجميع المواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع تكديس



الثروة ورعاية الفقراء ورفع دخولهم ومستوياتهم المعيشية لمستوى لائق  
يناسب ظروف العصر.

## ٢- مدى مشروعية الدين العام المحلى وضوابطه:

يعد الدين العام المحلى وسيلة استثنائية لا تلجأ إليها الدولة فى الفكر  
الاقتصادى الإسلامى إلا فى الحالات والظروف الطارئة كحالات الحرب  
والكوارث العامة (النفقات غير العادية) وغير ذلك.

وعلى ذلك يمكن أن تلجأ الدولة للدين العام المحلى لتغطية عجز الموازنة  
العامة للدولة، وذلك اقتداء بالرسول ﷺ، ففى العام الثامن للهجرة أراد الرسول  
ﷺ أن يجهز الجيش لغزوة حنين فافترض دروعاً وأسلحة من صفوان بن أمية،  
وكان لا يزال مشركاً. بل إن النبى ﷺ قدم أسلوباً غير مسبوق حتى الآن فى تمويل  
العجز فى الموازنة العامة للدولة، وهو تعجيل بعض الإيرادات العامة للدولة،  
فقد عجل رسول الله ﷺ زكاة مال عمه العباس لمدة سنتين وذلك لحاجته إلى المال  
ولم ير الأولون بأساً فى التعجيل بدفع الزكاة إذا وجد لها موضعاً. وهذا  
الأسلوب فى الاقتراض يخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة<sup>(٤٢)</sup>.

ويجيز الفقهاء للدولة الالتجاء إلى الدين العام فى حالات استثنائية كخلو  
بيت المال من الأموال اللازمة والكافية لتغطية النفقات العامة المطلوبة. يقول  
الموردى: «فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما صرف  
فيما يصير منهما ديناً فيه، فلو ضاق عن كل واحد منها جاز لولى الأمر إذا خاف  
الفساد أن يقتض على بيت المال ما يصرفه فى الديون دون الارتفاق وكان من  
حدث بعده من الولاة مأخوذاً بقضائه إذا اتسع له بيت المال»<sup>(٤٣)</sup>. أى أنه يلزم أن  
يسبق الالتجاء للدين العام ضغط النفقات، فإن أمكن ذلك فلا يتم اللجوء إلى

الدين العام. ويلزم عدم الاقتراض ما لم يعلم مصدر السداد، ومن شأن ذلك عدم تراكم الديون وعجز الدولة عن سدادها وما يترتب على ذلك من حدوث المخاطرة بالأموال ومستقبل الأجيال القادمة.

ولما كانت القروض وسيلة استثنائية فإن الفقهاء<sup>(٤٤)</sup> يضعونها في الترتيب بعد التوظيف<sup>(٤٥)</sup>. بمعنى أن ولي الأمر لا ينبغي عليه الاعتماد عليها إلا بعد قيامه بالتوظيف على الأغنياء، أي فرض الضرائب عليهم، بما يكفي لمواجهة الظروف الطارئة التي حلت بالدولة، فإن استمرت حاجة الدولة للمال فإنه يستطيع اللجوء إلى الاقتراض.

وعند اللجوء للدين العام ينبغي مراعاة شروط وضوابط متعددة منها<sup>(٤٦)</sup>:

(أ) أن يكون الإمام عدلاً. بمعنى أن يتقى الله في كل تصرفاته المالية، ويعمل فيها العدالة جباية وإنفاقاً.

(ب) ألا يلجأ للدين العام إلا بعد الحصول على كافة الإيرادات المقررة للدولة.

(ج) أن لا يكون الدين العام بفائدة، لأن فوائد الديون من الربا المحرم شرعاً بالإجماع<sup>(٤٧)</sup>.

(د) أن يكون هناك حاجة ضرورية وعامة تبرر اللجوء إلى الدين العام.

(هـ) أن يتم الإنفاق في مصالح مشروعة وأوجه يقرها الإسلام<sup>(٤٨)</sup>.

(و) مراعاة المقدرة على السداد، حيث يجب على الدولة عدم اللجوء للدين العام ما لم تكن لديها القدرة على السداد. حتى لا تصل الدولة إلى الحد الذي تلجأ فيه إلى الدين العام لتسدد أعبائه وليس أصل الدين.

٣- بعض بدائل تعبئة الموارد المالية المحلية:

يهدف هذا الجزء إلى تقديم بعض الوسائل القادرة على تعبئة الموارد اللازمة

للحد من عجز الموازنة العامة للدولة وبالتالي انخفاض حجم الدين العام المحلى ،  
ومن تلك الوسائل ما يلى :

#### (أ) نظام الزكاة:

الزكاة لها دور فى تنشيط وتنمية المجتمع فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فالزكاة على مستوى الاقتصاد الكلى لها دور أساسى فى السياسة المالية للدولة. لو تم تحصيلها من قبل الحكومة فإنها سوف تشكل مورداً هاماً من الموارد الأخرى ، وذلك فى حالة ما إذا كانت تستخدم فى نفس مصارف الزكاة. ومن ثم فإن تحصيل الزكاة يعتبر أمراً هاماً ، لما يوفره للدولة من مبالغ كبيرة.

وفى سبيل سد العجز بالموازنة العامة للدولة ، لابد من تفعيل دور مؤسسات الزكاة ، على شرط أن يتم ربط أداء هذه المؤسسات بالخطة العامة للدولة. ولابد وأن تشمل هذه المؤسسات مجال العمل الخيرى لدى الأخوة الأقباط سواء من خلال الوقف أو ما يعرف بالعشور. ومن هنا فهناك جزء لا باس به يمكن أن يرفع عن كاهل الموازنة العامة للدولة. وسوف يكون مجالات كل من الزكاة والوقف والعشور ، سد حاجات الفقراء والإنفاق على التعليم والصحة والجيش... الخ. وبالتالي تلاشى الدين العام المحلى نهائياً ، أو يتم الحد منه لدرجة كبيرة.

#### (ب) الوقف:

إن فكرة الوقف تقوم على تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الخاص والقطاع العام ، فالوقف له دور عظيم اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً فى التنمية وتوفير الموارد المالية : أى أن ما يقوم به الوقف من إسهامات يؤثر بدوره على أداء الموازنة العامة إيجابياً ، حيث يترتب على ذلك خفض النفقات العامة نتيجة لمشاركة الوقف فى تمويل جزء من تلك النفقات.

فقد كان له دوره في توفير الحد الأدنى من الطيبات العامة للفقراء من خلال الأوقاف الخاصة بالفقراء لإطعامهم وكسوتهم، بل وتعليمهم، وتقليل الفروق بينهم وبين الأغنياء<sup>(٤٨)</sup>.

مما سبق يتبين أن للوقف أهمية عظمى في تخفيف الأعباء المالية عن الموازنة العامة للدولة، حيث أن الانتفاع بأموال الوقف يعم كثيراً من المصالح التي تتولى الموازنة العامة للدولة العناية بها، وبذلك تقوم أموال الوقف بسد هذا الجانب الهام، وتوفير تلك الاحتياجات، وما في ذلك من توفير للنفقات العامة الواجبة على الموازنة العامة، وبالتالي الحد من تزايد الدين العام المحلي أو تلاشيه ويقترح إنشاء صناديق لاستثمار أموال الوقف لتغطية نفقات التعليم والصحة... الخ. ويتكون رأس مال الصناديق من خلال إصدار صكوك على أن تطرح للأفراد كبديل جيد لتوظيف إمكانيات العمل الخيري المتاحة. لما يتوقع منه من إسهام بارز في إشباع العديد من الحاجات الأساسية على مستوى الأفراد والمجتمعات.

#### (ج) إحياء الموات:

الإسلام أتاح للدولة أن تتدخل في الحياة الزراعية لتعمل على استصلاح الأراضي وتمليكها ولتحول دون إهمال الأرض أو الاعتداء عليها ولتشجيع المزارعين لتوفير حاجاتهم منها. وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنوات» وبذلك لا يجوز أن يترك شبر دون زراعة تحقيقاً للمصالح العام.

ويترتب على إحياء الموات زيادة العمران وزيادة موارد الدولة ذاتها، وبالتالي المساهمة في سد عجز الموازنة العامة للدولة والحد من تزايد الدين العام المحلي إن لم يكن تلاشيه. ويقترح أن تقوم الدولة بإصدار صكوك لإحياء الموات، تتولى من حصيلتها إقامة المرافق العامة اللازمة لعملية الإحياء.

#### ٤- أساليب التمويل الإسلامية لسد عجز الموازنة العامة للدولة وحل مشكلة تزايد الدين العام المحلى:

تسعى الدولة إلى إتباع مختلف الوسائل لتحقيق أهداف عامة، مثل تحقيق نمو اقتصادى واستقرار سياسى وخلق فرص عمل لمواطنيها لتحسين دخولهم ورفع مستوى معيشتهم. ومن هنا تأتى أهمية اللجوء إلى أساليب التمويل الإسلامية لتمويل مشروعات كانت الموازنة العامة تمويلها. وهنا لا يغيب عن بالنا تلك الصعوبات المطلوب تذليلها لتسهيل عملية أساليب التمويل الإسلامية، ويأتى على رأس هذه الصعوبات غياب أو ضعف أسواق المال الإسلامية. وفيما يلى جانب من هذه الوسائل:

##### (أ) التمويل بالمشاركة<sup>(٥٠)</sup>:

ينبغى أن تحل هذه الصيغة محل صيغة الاقتراض الذى تقوم به الدولة لتمويل المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادى. وسيؤدى ذلك إلى تخفيض العبء الحقيقى الذى قد يتحمله غير المستفيدين بصورة مباشرة من المشروع، وهو ما يترتب على الاقتراض بفائدة لتمويل المشروعات العامة، حيث أن أعباء خدمة الدين تقع على عاتق جميع المواطنين، وهو ما لا يحقق العدالة بالضرورة بالإضافة إلى أن التمويل بالمشاركة سيعنى حتمية تخصيص التمويل لمشروعات بذاتها، مما يتيح إمكانيات الرقابة والمتابعة وضرورة الدراسة.

##### (ب) الاستصناع<sup>(٥١)</sup>:

هو طلب صنع شىء، مادته من الصانع. فالدولة تستصنع ما تحتاج إليه من المصنوعات لدى منشآت القطاع الخاص، فإذا كان العقد استصناعاً أمكنها أن تدفع جزءاً من قيمة العقد عند التعاقد، أو أن تدفع القيمة كلها عند القبض، أو على أقساط موزعة حتى تاريخ القبض. يمكن استخدامه فى تمويل مشروعات

البنية الأساسية وغيرها، تمويلًا مباشرًا، أو غير مباشر بواسطة المصارف الإسلامية.

(ج) بيع المرابحة للأمر بالشراء<sup>(٥٢)</sup>:

يتمثل في البيع برأس المال مضافاً إليه ربح معلوم يشترط فيه أن يكون العقد الأول صحيحاً وأن يكون الثمن موجوداً، والعلم بالربح الذي يستحقه البائع. ويمكن استخدام هذا الأسلوب لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية. ويأخذ هذا الأسلوب صورة قيام المصارف الإسلامية بشراء هذه السلع وإعادة بيعها للدولة مع الدفع الآجل أو بالتقسيط، فيكون التمويل هنا لمدة بيع الآجل ويكون ربح البنك ربحاً تمويلياً شرعياً وذلك لامتلاكه السلعة قبل إعادة بيعها للدولة.

(د) البيع بالأجل:

هو بيع السلعة مع تأجيل سداد ثمنها أو جزء من ثمنها لسداد بعد فترة زمنية حسب الاتفاق. يتضمن هذا الأسلوب تقديم السلعة أو مشروعات البنية الأساسية وغيرها للحكومة مع تأجيل دفع الثمن، ويمكن أن يتم إما مباشرة من قبل رجال الأعمال مع الحكومة، أو بواسطة المصارف الإسلامية وينتج عنها مديونية ثابتة محددة، لذا يمكن تقديم الضمانات الكافية للممول.

مما سبق يتضح أن اللجوء إلى أساليب التمويل الإسلامية يمكن من خلاله الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي عدم تزايد الدين العام المحلي، بل وتلاشيه.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج:

توصلنا من خلال دراستنا للنتائج التالية:

- ١- أن الدين العام ليس شراً فى ذاته بل يمكن أن يكون ذا أثر ايجابي على الاقتصاد القومى إذا تم استخدامه فى مشروعات تحقق عوائد اقتصادية أعلى من تكلفته، أما إذا استخدم فى تمويل مشروعات لا تحقق عوائد اقتصادية أو لتمويل إنفاق عام جارى فإنه يعرض الاقتصاد القومى لازمات مالية خطيرة.
- ٢- أثر الإصلاح الاقتصادى على زيادة حجم الدين العام المحلى بصورة مباشرة مما أدى إلى زيادة أعبائه. ويرجع ذلك إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادى انكماشية وتعمل على معالجة المشكلات الأقل إلحاحاً فى الأجل القصير، ولكنها لم تعالج المشكلات الهيكلية التى يرجع إليها بصفة أساسية تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه.
- ٣- زيادة الدين العام المحلى عن المستوى المقبول اقتصادياً أثرت بشكل كبير على معدلات الأداء الاقتصادى، من خلال الضغط على مستويات الإنفاق المخصص للقطاعات الاجتماعية الحيوية، وذلك نتيجة عدم قدرة الاقتصاد على توفير موارد تكفى لتغطية أعباء الدين العام من جهة، وتكفى فى نفس الوقت لزيادة مستويات الإنفاق الاجتماعى من جهة أخرى.
- ٤- أن معظم حجم الدين العام المحلى يستخدم للمساهمة فى تمويل نفقات استهلاكية أو نفقات جارية دون أن تكون له مساهمة ملحوظة فى تمويل نفقات استثمارية أو نفقات إنتاجية تساعد على رفع مستوى الناتج المحلى الإجمالى.

٥- يمكن عن طريق الموارد المالية الإسلامية وكذلك أساليب التمويل الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي عدم تزايد الدين العام المحلى، بل وتلاشيه.

#### ثانياً: التوصيات:

- وعلى ضوء النتائج يمكن استخلاص بعض التوصيات، أهمها:
- ١- تنظيم تدفقات الموازنة العامة سواء التدفقات الداخلة أو الخارجة من موارد ومصروفات بما يقلل من اللجوء للدين العام أو السحب على المكشوف للحد من تكلفة الدين العام وبالتالي ترشيد الإنفاق على فوائد وأقساط الدين العام لعلاج عجز الموازنة العامة وجعله عند أدنى مستوى ممكن وتحقيق أهداف الاقتصاد القومي فى زيادة معدلات التنمية والاستقرار الاقتصادى.
  - ٢- تطوير سوق المال، حيث يعتبر من الشروط الأساسية لسهولة إصدار ما قد تتطلبه الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للدولة من الأذون والسندات الحكومية مما يوفر للخزانة العامة وسائل تمويل فى إطار معايير مرجعية فى السوق تحدد العائد على هذه الأوراق المالية فى إطار العرض والطلب. تنوع الأوراق المالية فى هذه السوق سيزيد من سيولتها وقدرتها على التداول ويتيح للحكومة استغلال تباين أسعار الفائدة للأجال المختلفة فى تخفيض تكلفة الدين العام، حيث أنه عندما تنخفض التوقعات التضخمية لدى المتعاملين فى الأوراق المالية تتجه أسعار الفائدة للأجال الطويلة إلى الانخفاض بنسب أكبر من أسعار فائدة الأجال القصيرة مما يتيح للحكومة فرصة لتخفيض تكلفة الدين العام.
  - ٣- دراسة المشروعات الاستثمارية المطلوب تمويلها دراسة اقتصادية دقيقة



للقوف على مردود هذه المشروعات ومدى قدرتها على تحقيق عائد يتناسب مع تكلفتها وإمكانية الانتهاء من هذه المشروعات فى وقت مناسب لتسهم بدورها فى زيادة معدلات النشاط الاقتصادى.

٤- تفعيل دور أدوات التمويل الإسلامية فى تخفيف الأعباء المالية عن الموازنة العامة للدولة، حيث أن هذه الأدوات تمول العديد من المصالح العامة التى تقوم الموازنة بالإنفاق عليها، وبذلك تقوم هذه الأدوات بالحد من عجز الموازنة العامة وبالتالي انخفاض الدين العام المحلى وتلاشيه فى بعض الأوقات.

### هوامش ومراجع البحث

- ١- حول الفكر التقليدي انظر:
  - د/ السيد عطية عبدالواحد: مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص ٩٤٩ - ٩٧٠.
  - د/ السيد عبدالمولى: المالية العامة، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٤١٨.
  - د/ رفعت المحجوب: المالية العامة، دارا لنهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ٣٥٧.
  - يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد العام، ستابرس للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٣٩٢.
- ٢- د/ السيد عطية عبدالواحد، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦١.
- ٣- د/ حمدية زهران، مشكلات التمويل فى البلاد المتخلفة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٥٨.
- ٤- د. عبد الله عبد العزيز الصعيدي «الاتجاهات الحديثة للدين العام المحلي في مصر»، مجلة آفاق اقتصادية، غرفة التجارة والصناعة، العددان ٧٦، ٧٥، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠م، ص ٢١.
- ٥- انظر في ذلك : د/ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م، ص ٣٤٥.
- ٦- المرجع السابق، ص ٣٤٤.
- ٧- حول اختلاف الفكر التقليدي، انظر : جون كينيث جالبرت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة د. أحمد فؤاد بليغ، ٦٠.

انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادى على الدين العام المحلى فى مصر  
د/ جهاد صبحى عبد العزيز القطيط

- تقديم د. إسماعيل صبري عبد الله، عالم المعرفة، سلسلة رقم ٢٦١، الكويت، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م ص ٢٤٦-٢٦١
- ٨- لمزيد من التفاصيل انظر: - د/ محمود رياض عطية، موجز فى المالية العامة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩ م، ص ٣١٤ - ٣٢٠.
- ٩- د/ محمد إبراهيم طرح، المالية العامة والسياسة المالية، الزقازيق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨ م، ص ١٠٦.
- ١٠- د/ جودة عبد الخالق، إدارة الدين العام الداخلى فى مصر، ندوة عقدت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، مارس، ١٩٩٨ م.
- ١١- د/ محمد عبد الحليم عمر، الدين العام: المفاهيم - المؤشرات - الآثار - بالتطبيق على حالة مصر، ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، ديسمبر ٢٠٠٣ م، ص ١٠.
- ١٢- د/ عبد الحميد صديق عبدالبر، تطوير الدين العام المحلى وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية فى مصر والتنبؤ بنسبة الدين إلى الناتج المحلى فى الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ م، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٦٣ - ٤٦٤، القاهرة، ٢٠٠١ م، ص ١٤١.
- ١٣- د/ على توفيق الصادق: إدارة الدين العام - قضايا تحليلية واستنتاجات عملية، ندوة سياسة وإدارة الدين العام فى البلدان العربية، الصندوق النقدى العربى، أبو ظبي، مارس ١٩٩٨ م، ص ٢١.
- ١٤- لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ محمد عبدالحليم عمر، الدين العام، مرجع سبق ذكره، ص ١٠ - ١٣.
- عبدالفتاح الجبالي، الدين العام المحلى فى مصر الأسباب والحلول، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، كراسات إستراتيجية رقم (٧٧) السنة التاسعة، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٢ - ٤.
- البنك الأهلى المصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد السادس والخمسون، ٢٠٠٣م، ص ٢١، ٢٢.
- ١٥- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدين العام المحلى ومؤشر الاقتدار المالى العام، مايو ٢٠٠٥م، ص ٤.
- ١٦- د.جودة عبد الخالق، رؤية نقدية لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي فى مصر، دار الثقافة الجديدة، ط ١، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٣.
- ١٧- د/ عبدالله الشيخ، مقدمة فى اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك سعود، بدون ناشر، بدون سنة نشر، الرياض، ص ٣٦٩. وأيضا د/المرسى السيد حجازى، مرجع سابق، ص ١٢.
- ١٨- د/ محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، بدون ناشر، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ١٦٢.
- ١٩- يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص ٣٩١.
- ٢٠- د/ المرسى السيد حجازى، اتساع نطاق الدين، مرجع سابق، ص ١٥.
- ٢١- لمزيد من التفصيل، انظر: د/ السيد عطية عبدالواحد، مبادئ واقتصاديات.....، مرجع سابق، ص ٩٦٣ - ٩٧٠.

- ٢٢- لمزيد من التفصيل انظر: - د/ عماد موسى، أدوات الدين العام: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير ١٩٩٠م، ص ٥ - ١٠.
- ٢٣- د/ محمد عبدالحليم عمر، مرجع سابق، ص ٣٣.
- ٢٤- يوسف كمال محمد، مرجع سابق، ص ٣٩٤.
- ٢٥- انظر:
- عزت أحمد أحمد أبو العز: تجربة جمهورية مصر العربية فى مجال إدارة الدين العام، ندوة سياسة وإدارة الدين العام فى البلدان العربية، تحرير د/ على توفيق الصادق، د/ نبيل عبدالوهاب لطيفة، أبو ظبى، صندوق النقد العربى، ١٩٩٨م، ص ١٥٩، ١٦٠.
  - د/ حامد عبدالمجيد دراز: مرجع سابق، ص ٢٣٨، ٢٣٩.
- ٢٦- لمزيد من التفصيل حول تأثير التضخم على توزيع الدخل القومي نظر:
- د/ رمزي زكى، مشكلة التضخم فى مصر، البيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.
  - د/ رمزي زكى، التضخم والتكيف الهيكلى فى الدول النامية، دار المستقبل العربى، ط ١، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٢٧- د/ محمود رياض عطية، موجز فى المالية، مرجع سابق، ص ٣١٩.
- ٢٨- مجلس الوزراء، الدين العام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤

- ٢٩- د/ محمود أبو العيون، توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، نوفمبر ١٩٨٨م، ص ٩.
- ٣٠- فى ظل الإصلاح الاقتصادى تغيرت مصادر التمويل، حيث تم الاعتماد على المصادر الحقيقية لتمويل الدين العام، إما من خلال إصدار أذون الخزانة أو إصدار السندات الحكومية أو من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفى أو بنك الاستثمار القومى.
- 31- Gouda Abdel – Khalek and Karima Koreyem, Fiscal policy measures in Egypt, public debt and food subsidy, Cairo papers in social science, volume 23, no.1, spring 2005, p. 20.
- ٣٢- ليس مصر فقط بل كل دولة قامت بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى مثل: المكسيك وشيلي والبرازيل، ماليزيا... الخ، انظر:
- Gill, Indermit, pinto, brains public debt in developing the market – based model working world bank policy research paper 3674, 2005 ideas, repee, org/p/wbk/wbrwps/3674.
- ٣٣- البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد التاسع والخمسون، ٢٠٠٦م.
- ٣٤- د/ إبراهيم العيسوى: الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧م، ص ٣٨٨.
- ٣٥- معهد التخطيط القومى، إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٥٨، يوليو ٢٠٠٢، ص ٢٤.
- ٣٦- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدين العام ومؤشر الاقتدار المالى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

٣٧- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدين العام المحلى، مرجع سابق، ص ٤.

٣٨- حول دور مؤسسات المجتمع المدني، انظر:

▪ ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلى فى تمويل المشروعات الاقتصادية، تحرير د/ رفيق يونس المصرى، جدة، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

▪ ندوة التقييم الاقتصادى والاجتماعى للجمعيات الخيرية الأهلية فى جمهورية مصر العربية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، ج ١، ٢، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

▪ العطاء الاجتماعى فى مصر دراسة تفصيلية عن العطاء الأهلى فى مصر وإمكانية توجيهه نحو التنمية، إعداد مروة الدالى، مراجعة وتقديم د/حاتم القرنشاوى، القاهرة، مركز خدمات التنمية، ط ١، ٢٠٠٦م.

٣٩- لمزيد من التفاصيل انظر:

▪ د/ رمزى زكى، الصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث، مرجع سبق ذكره

▪ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية فى السيطرة على عجز الموازنة، يناير ٢٠٠٥م.

▪ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدعم الغذائى فى ضوء تفضيلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة، أبريل ٢٠٠٥م.

- ٤٠ - لمزيد من التفصيل حول البذخ الحكومي، انظر: د/ إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، مرجع سابق، ص ٣٢٣ - ٣٩٤.
- ٤١ - لمزيد من التفاصيل، انظر:
- د/ شوقي أحمد دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخريجين، ط١، الرياض، ١٩٨٤، ص ٣٥٦ - ٣٥٨.
  - د/ على محيي الدين على قره داغى: بحوث فى فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٢٠٧.
  - د/ محمد عبد المنعم عفر: السياسات المالية والنقدية ومدى إمكانية الأخذ بها فى الاقتصاد الإسلامى، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٧ - ٩.
- ٤٢ - انظر: أبو عبيد القاسم بن سلام: الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٥٢٢.
- ٤٣ - أبو الحسين على بن محمد بن حبيب الماوردى، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مطبعة الحلبي، ط٣، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٢١٥.
- ٤٤ - لمزيد من التفاصيل انظر:
- أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات فى أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ.
  - أبو حامد الغزالي، المستصفى فى علم الأصول، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٣٣٢هـ.



- ٤٥ - حول كيفية فرض التوظيف وآراء العلماء، انظر: د/ يوسف القرضاوى،  
فقه الزكاة، مكتبة وهبة، ج٢، ط٢١، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٤٦ - لمزيد من التفاصيل، انظر:
- الماوردى، الأحكام.....، مرجع سابق، ص ٢١٥، ٢١٦.
  - د/ السيد عطية عبدالواحد، مرجع سابق، ص ١١٤٧، ١١٤٨.
  - د/ محمد عبدالحليم عمر، مرجع سابق، ص ٤٢ - ٤٤.
- ٤٧ - الفائدة هي الربا، حول ذلك، انظر:
- حسين مؤنس، الربا وخراب الدنيا، مطبعة الزهراء للإعلام العربى،  
ط٢، القاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
  - د/ شوقى أحمد دنيا، الشبهات المعاصرة لإباحة الربا عرض وتفنيده،  
دار معاذ للنشر، الرياض، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
  - د/ عبدالحميد الغزالى، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل  
الاقتصادى والحكم الشرعى، البنك الإسلامى للتنمية، المعهد  
الإسلامى للبحوث والتدريب، جدة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٤٨ - أبو المعالى عبدالمملك بن عبدالله الجوينى، الغياثى، غياث الأمم فى التباث  
الظلم، تحقيق د/ عبدالعظيم الديب، الشؤون الدينية، مكتبة إمام الحرمين  
(٢)، ط١، قطر، ١٤٠٠هـ، ص ٢٧٦، ٢٧٧.
- ٤٩ - حول العلاقة بين الوقف والتنمية وتوفير الموارد، انظر:

- د/ على محيي الدين القره داغي، تنمية موارد الوقف والحفاظ عليها - دراسة فقهية مقارنة، مجلة أوقاف، العدد ٧، الكويت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- د/ اشرف محمد دوابة، تصور مقترح للتمويل بالوقف، مجلة أوقاف، العدد ٩، الكويت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- د/ محمد عيد حسونة، دور الوقف في الحد من عجز الموازنة العامة - رؤية إسلامية، مؤتمر المالية العامة والمالية الإسلامية الفلسفة والنظام، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٦-٨ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٥٠- مصطلح المشاركة يشير إلى مجموعة من العقود الشرعية التي تناولها الفقهاء بالتفصيل المناسب ومن هذه العقود، شركة المضاربة، وشركة العنان، وشركة المفاوضة، وشركة الوجوه، والأبدان، والمزارعة، والمساقاة... وغيرها.
- ٥١- لمزيد من التفصيل، انظر: د/ رفيق يونس المصرى، الاستصناع ودوره في تمويل مشروعات البنية الأساسية في المملكة العربية السعودية، ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٥٢- لمزيد من التفصيل، انظر: د/ منذر قحف، تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية دراسة حالة الكويت، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم ٣٩، جدة.

انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادى على الدين العام المحلى فى مصر  
د/ جهاد صبحى عبد العزيز القطيوط

## ملحق إحصائى

### جدول رقم (١)

#### تطور حجم الدين العام المحلى قبل الإصلاح الاقتصادى

القيمة بالمليار جنيه

السنة	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	البيان
الدين المحلى الحكومى	٢٦.٦٤٠	٣١.٩٢٥	٤٥.٠٠٥	٥٨.٠٨٨	٧٥.٨٧٠	
مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	-	-	-	٨.٤٦٦	١٠.١٥٩	
صافى مديونية بنك الاستثمار القومى	-	-	-	٩.٣٧٥	١١.٠٩٤	
إجمالى الدين المحلى	٤٢.٣٧٦	٤٩.٦٠٧	٥٨.٩٥٢	٧٥.٩٢٩	٩٧.١٢٣	
التغير السنوى فى الدين العام المحلى	-	٧.٢٣١	٩.٣٤٥	١٦.٩٧٧	٢١.١٩٤	
معدل نمو الدين العام المحلى%	-	١٧.٠٦	١٨.٨٣	٢٨.٧٩	٢٧.٩١	
عدد السكان بالمليون نسمة	٤٨.٢٠٠	٤٩.٨٠٠	٥١.٤٠٠	٥٢.٨٨٦	٥٤.٤٣٧	
متوسط نصيب الفرد من الدين العام المحلى (بالجنيه)	٨٧٩.١	٩٩٦.١	١١٤٦.٩	١٤٣٥.٧	١٧٨٤.١	

- غير متاح.

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)

تطور أعباء الدين العام المحلى وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة قبل الإصلاح الاقتصادي

القيمة بالمليار جنيه

السنة	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠
البيان					
الفوائد	١.٦٠٩	١.٩٢٢	٢.٣٦٦	٢.٨٥٢	٤.١٧٦
الأساط	٠.٦٥٣	٠.٧٩٤	٠.٨٠٠	٠.٩٥٦	١.٠٦٢
الإجمالى	٢.٢٦٢	٢.٧١٦	٣.١٦٦	٣.٨٠٨	٥.٢٣٨
إجمالى الإيرادات العامة	١٥.٤٤٩	١٩.٠٢٠	٢١.٢٦٧	٢٣.٤٨٨	٣٢.١٣٠
نسبة أعباء الدين إلى الإيرادات العامة %	١٤.٦٤	١٤.٢٧	١٤.٨٨	١٦.٢١	١٦.٣٠
إجمالى النفقات العامة	٢٤.٥٣٠	٣٣.٤٦٠	٣٣.٤٠٠	٣٤.٢٣٠	٤٢.١٦٨
نسبة أعباء الدين إلى النفقات العامة %	٩.٢٢	٨.١١	٩.٤٧	١١.١٢	١٢.٤٢
العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة	٩.٠٨١	١٤.٤٤٠	١٢.١٣٣	١٠.٧٤٢	١٠.٠٣٨
نسبة أعباء الدين للعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة %	٢٤.٩٠	١٨.٨٠	٢٦.٠٩	٣٥.٤٤	٥٢.١٨

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر  
د/ جهاد صبحي عبد العزيز القطيط

جدول رقم (٣)  
بعض مؤشرات الدين العام المحلي قبل الإصلاح الاقتصادي  
القيمة بالمليار جنيه

البيان	السنة	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (١)		٤٤.٠٥٠	٤٦.٥٥٠	٤٩.٢٥٧	٥٢.١٢٢	٥٤.٩٠٦
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % (٢)		-	٥.٦٧	٥.٨١	٥.٨١	٥.٣٤
الدين العام المحلي		٤٢.٣٧٦	٤٩.٦٠٧	٥٨.٩٥٢	٧٥.٩٢٩	٩٧.١٢٣
الاستثمار الحكومي		-	-	-	-	١٤.٢٥٢
إجمالي الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % (٢)		٩٦.١٩	١٠٦.٥٦	١١٩.٦٨	١٤٥.٦٧	١٧٦.٨٨
الدين المحلي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % (٢)		٦٠.٧٤	٦٨.٥٨	٩١.٣٦	١١١.٤٤	١٣٨.٠٥
مديونية الهيئات العامة الاقتصادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % (٢)		-	-	-	١٦.٢٤	١٨.٥٠
مديونية بنك الاستثمار القومي الصافي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % (٢)		-	-	-	١٧.٩٨	٢٠.٢٠

(١) على أساس أسعار ١٩٨٧/٨٦.

(٢) تم حسابها بمعرفة الباحث

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(-) غير متاح

جدول رقم (٤)

تطور حجم الدين العام المحلى فى ظل الإصلاح الاقتصادى  
القيمة بالمليار جنيه

السنة البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨
الدين المحلى الحكوى	٨١,٢٠٧	٨٧,٣٢٨	٩٥,٩٣٥	١٠٥,٠١٣	١١٤,٠٩٨	١٢٥,٤٩٣	١٣٦,٧٤٥	١٤٧,١٥٥
مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	٩,٧٣١	١٢,٤٢٨	١٤,٨٥٢	١٥,٧٣٤	١٨,١٥٩	٢٢,٩٧٧	٢٣,١٧٤	٢٤,٩١٦
صافى مديونية بنك الاستثمار القومى	١٥,٠٥٨	١٣,٩٢٣	١٣,١٧٧	١٤,١٤٤	١٨,١٧٩	٢٢,٣٨٦	٢٨,٦٩٦	٣٤,٩١٨
إجمالي الدين العام المحلى	١٠٥,٩٩٦	١١٣,٦٨٨	١٢٣,٩٦٤	١٣٤,٨٩١	١٥٠,٤٣٦	١٧٠,٨٥٦	١٨٨,٦١٥	٢١٦,٩٨٩
التغير السنوى فى الدين العام المحلى	٨,٨٣	٧,٦٩٢	١٠,٢٧٦	١٠,٩٢٧	١٥,٥٥٥	٢٠,٤٢٠	١٧,٧٥٩	٢٨,٣٧٤
معدل الدين العام المحلى %	٩,١٣	٧,٢٥	٩,٠٣	٨,٨١	١١,٠٥٢	١٣,٥٧	١٠,٣٩	١٥,٠٤
عدد السكان بالمليون نسمة	٥٥,٨٩٢	٥٦,٤٣٤	٥٧,٥٥٦	٥٨,٩٧٨	٦٠,٢٣٦	٥٩,٣١٣	٦٠,٧٠٦	٦١,٩٩٤
متوسط نصيب الفرد من الدين العام المحلى (بالجنيه)	١٨٩٦,٤	٢٠١٤,٥	٢١٥٣,٧	٢٢٨٧,١	٢٤٩٧,٤	٢٨٨٠,٥	٣١٠٧,٠	٣٥٠٠,١

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلى فى مصر  
د/ جهاد صبحى عبد العزيز القريط

جدول رقم (٥)

تطور أعباء الدين العام المحلى وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة فى ظل الإصلاح  
الاقتصادى

القيمة بالمليار جنيه

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨
القوائد	٦,٣٥٩	٩,٣١٥	١٢,١٧٦	١١,١٥١	١١,٥٥٤	١٢,٩٧١	١٢,٣٠٣	١٤,٥٨١
الاقساط	١,٣٢٥	٣,١٥١	٦,٦٨٩	١,٩٢١	٣,١٥٢	٣,٨٨٤	٤,٢٦٥	٥,٨١٢
الإجمالى	٧,٦٨٤	١٢,٤٦٦	١٨,٨٦٥	١٣,٠٧٢	١٤,٧٠٦	١٦,٨٥٥	١٦,٥٦٨	٢٠,٣٩٣
إجمالى الإيرادات العامة	٤١,٤٠٦	٤٦,٧٠٣	٥٢,٥٦٧	٥٥,٧١٩	٦٠,٦٥٢	٦٤,٩٢٣	٦٧,٩٦٣	٧١,٢٩٥
نسبة اعباء الدين إلى الإيرادات العامة %	١٨,٥٥	٢٦,٦٩	٣٥,٨٨	٢٣,٤٦	٢٤,٢٤	٢٥,٩٦	٢٤,٣٧	٢٨,٦٠
إجمالى انقضاات العامة	٤٧,٥٦٣	٥٢,٢٢٣	٥٦,٢٦٤	٥٨,٢٥٦	٦٣,٥٠٢	٦٦,٨٤٠	٧٠,٧٨٣	٧٥,٢٨٥
نسبة اعباء الدين إلى انقضاات العامة %	١٦,١٥	٢٣,٨٧	٢٣,٥٢	٢٢,٤٣	٢٣,١٥	٢٥,٢١	٢٣,٤٠	٢٧,٠٨
العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة	٦,١٥٧	٥,٥٢٠	٣,٦٩٧	٢,٥٣٧	٢,٨٥٠	١,٩١٧	٢,٨٢٠	٣,٩٩٠
نسبة اعباء الدين للعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة %	١٢٤,٨	٢٢٥,٨٣	٥١٠,٢٧	٥١٥,٢٥	٥١٦	٨٧٩,٢٣	٥٨٧,٥١	٥١١,١٠

المصدر: - البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية، الدورة الرابعة والعشرون، ١٩٩٨/٩٧ م.

جدول رقم (٦)

بعض مؤشرات الدين العام المحلي في ظل الإصلاح الاقتصادي

القيمة بالمليار جنيه

البيان	السنة	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (١)		١٣٦,١٩٠	١٤٢,١١٠	١٤٨,٧٦٠	١٥٥,٥٤٠	١٦٣,٥٠٠	٢٥٥,٨٠٠	٢٧٨,٥٩٠	٣٠٢,١٠٠
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % (٢)		-	٥,٠٨	٣,٩٤	٤,٥٥	٥,١١	-	٥,٧٨	٨,٤٣
الدين العام المحلي		١٠٥,٩٩٦	١١٣,٦٨٨	١٢٣,٩٦٤	١٣٤,٨٩١	١٥٠,٤٣٦	١٧٠,٨٥٦	١٨٨,٦١٥	٢١٦,٩٨٩
الاستثمار الحكومي		١٥,٠٦٧	١٥,٧٤٦	١١,٠٩٧	١٠,٦٥٩	١١,٢٩٩	١٦,٤٩٤	١٧,٢٣٣	١٨,١٧٠
نسبة التغير السنوي للاستثمار الحكومي (٣)		٩,٩٤	٠,٥٠	(٢٩,٥٢)	(٣,٩٤)	٦,٠٠	٤٥,٧٦	٤,٤١	٥,٤٩
إجمالي الدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % (٣)		٧٧,٨٢	٧٩,٤٤	٨٣,٣٣	٨٦,٧٢	٩٢,٠٠	٦٦,٧٩	٦٧,٧٠	٧١,٨٢
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % (٣)		٥٩,٦٢	٦١,٠٢	٦٤,٤٨	٦٧,٥١	٦٩,٧٨	٤٩,٠٥	٤٩,٠٨	٤٨,٧١
مديونية الهيئات العامة الاقتصادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % (٣)		٧,١٤	٨,٦٩	٩,٩٨	١٠,١١	١١,١٠	٨,٩٨	٨,٣١	١١,٥٥
صافي مديونية بنك الاستثمار القومي الصافي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % (٣)		١١,٠٥	٩,٧٢	٨,٨٥	٩,٠٩	١١,١١	٨,٧٥	١٠,٢٠	١١,٥٥

المصادر:

- ١ - على أساس أسعار ١٩٩٢/٩١
- ٢ - على أساس أسعار ١٩٩٧/٩٦
- ٣ - تم حسابها بمعرفة الباحث.

(-) غير متاح

المصدر: البنك المركزي المصري، البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.



انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلى فى مصر  
د/ جهاد صحى عبد العزيز القطيط

جدول رقم (٧)  
تطور حجم الدين العام المحلى بعد الإصلاح الاقتصادى  
القيمة بالمليار جنيه

البيان	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الدين المحلى الحكومى	١٦٤,٣٩٢	١٩٤,٨١٠	٢٢١,٢٢٤	٢٥٢,١٨٥	٢٩٢,٧٢١	٣٤٩,١٦٩	٢٨٧,٧٩
مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	٣٧,٥٣٥	٤١,٦٥٤	٤١,١٤١	٣٩,١٩٥	٤٠,٠٦٤	٤٧,١٧٦	٤٧,٣٨٧
صافي مديونية بنك الاستثمار القومى	٤٣,٥٩٦	٥٤,٣١٢	٦٧,٤٣٥	٧٩,٢٣٩	١٠٢,٠٦١	١١٤,٤٦٠	١٥٨,٣٨٧
إجمالي الدين المحلى	٢٤٥,٥٢٣	٢٩٠,٧٧٧	٣٢٩,٨٠٠	٣٧٠,٦١٩	٤٣٤,٨٤٦	٥١٠,٨٠٥	٥٩٣,٤٩٣
التغير السنوى فى الدين العام المحلى	٢٨,٥٣٤	٤٥,٢٥٤	٣٩,٠٢٣	٤٠,٨١٩	٦٤,٢٢٧	٧٥,٩٥٩	٨٢,٦٨٨
معدل نمو الدين العام المحلى %	١٣,١٤	١٨,٤٣	١٣,٤٢	١٢,٣٧	١٧,٣٢	١٧,٤٦	١٦,١٨
عدد السكان بالمليون نسمة	٦٣,٢٥٤	٦٤,٤٦٦	٦٥,٩٠٠	٦٧,٣٠٠	٦٨,٦٠٠	٧٠,٠٠٠	٧٢,٦٠٠
مؤوسط نصيب الفرد من الدين العام المحلى (بالجنيه)	٣٨٨١,٥	٤٥١٠,٥	٥٠٠٤,٥	٥٥٠٦,٩	٦٣٣٨,٨	٧٢٩٧,٢	٨١٧٤,٨

(-) غير متاح

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.  
البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٨)

تطور أعباء الدين العام المحلى وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة بعد الإصلاح الاقتصادى  
القيمة بالمليار جنيه

السنة البيان	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
القوائد	١٦,٧٩٩	١٩,٠٧٤	٢٠,٥٧٠	٢٤,٤٩٨	٢٨,٧٤٠	٢٩,٧٨١	٣٦,٨١٥
الأقساط	٤,٠٩٩	٥,٢٤٥	٧,٠٠٠	٥,٥٠٩	٧,٠٣٥	١٢,٧٩٦	١٩,٠٥٧
الإجمالى	٢٠,٨٩٨	٢٠,٠٦٩	٢٦,٦٠٠	٣٠,٠٠٧	٣٥,٧٦٥	٤٢,٥٧٧	٥٥,٨٧٢
إجمالى الإيرادات العامة	٩٧,٦٧٢	١٠١,٠٥١	١٠٤,٠٤٢	١١٥,٥٥١	١٢٣,٩٦٤	١٣٢,٩٢٦	١٥١,٢٦٦
نسبة أعباء الدين إلى الإيرادات العامة	٢١,٣٩	١٩,٨٦	٢٥,٥٦	٢٥,٩٦	٢٨,٨٥	٣٢,٠٣	٢٦,٩٢
إجمالى النفقات العامة	١٠١,٨٣٤	١٠٩,٠٦٩	١١٣,٦٦٥	١٢٥,٤٩٧	١٥٣,٣٦٦	١٧٠,٧٩٠	٢٠٧,٨١١
نسبة أعباء الدين إلى النفقات العامة %	٢٠,٥٢	١٨,٤٠	٢٣,٤٠	٢٣,٩١	٢٣,٢٢	٢٤,٩٢	٢٦,٨٨
العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة	٤,١٦٢	٨,٠١٨	٩,٦٢٣	٩,٩٤٦	٢٩,٩٥٣	٤٥,٢٦٨	٥٦,٥٤٥
نسبة أعباء الدين للعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة %	٥٠٢,١١	٢٥٠,٢٩	٢٧٦,٤٢	٣٠١,٦٩	٨٩,٥١	٩٤,٠٥	٩٨,٨٠

المصدر: - البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلى فى مصر  
د/ جهاد صبحى عبد العزيز القطييط

جدول رقم (٩)

بعض مؤشرات الدين العام المحلى بعد الإصلاح الاقتصادى

القيمة بالمليار جنيه

السنة البيان	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق (١)	٣٣٨,٧٠٠	٣٦١,٨٠٠	٣٧٨,٩٠٠	٣٩١,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠	٤٢٥,٠٠٠	٤٥٤,٣٠٠
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق (٢)	-	٦,٨٢	٤,٧٢	١٠,١	١٦,٢٢	١٠,٥٧	١٠,٥١
الدين العام المحلى	٢٤٥,٥٢٣	٢٩٠,٧٧٧	٣٢٩,٨٠٠	٣٧٠,٦١٩	٤٣٤,٨٤٦	٥١٠,٨٠٥	٥٩٣,٤٩٣
الاستثمار الحكومى	٢٤,٤٠٩	٢٧,٢٩٠	٤٥,١٤٤	٣٥,٣٠٠	٣٢,٥٠٠	٢٣,٠١	-
نسبة التغير السنوى للاستثمار الحكومى %	٣٤,٣٣	١١,٨٠	٦٥,٤٢	(٢١,٨٠)	(٧,٩٣)	(٢٩,٢٠)	-
إجمالى الدين المحلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق (٣)	٧٢,٤٨	٨٠,٣٦	٨٧,٠٤	٨٤,٧٧	٨٩,٦٠	٩٥,١٩	١٠٠,٠٨
الدين المحلى الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق (٣)	٤٨,٥٣	٥٣,٨٤	٥٨,٣٨	٦٠,٤٠	٦٠,٣١	٦٥,٠٧	٦٥,٣٩
مديونية الهيئات العامة الاقتصادية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق (٣)	١١,٠٨	١١,٥١	١٠,٨٥	٩,٣٨	٨,٢٥	٨,٧٩	٧,٩٩
صافى مديونية بنك الاستثمار القومى الصافى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق (٣)	١٢,٨٧	١٥,٠١	١٧,٧٩	١٨,٩٧	٢١,٠٣	٢١,٢٣	٢٦,٧٠

المصادر:

- ١- على أساس أسعار ١٩٩٧/٩٦.
  - ٢- على أساس أسعار ٢٠٠٢/٢٠٠١.
  - ٣- تم حسابها بمعرفة الباحث.
- المصدر: - البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.  
- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.  
- الاستثمار الحكومى، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سنوات مختلفة.

جدول رقم (١٠)

تطور نسبة الصكوك والسندات وأذون الخزانة إلى إجمالي الدين العام

المحلى فى الفترة ١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥ م

القيمة بالمليار جنيه

البيان السنة	إجمالي الدين العام المحلى	الصكوك والسندات	أذون الخزانة العام	نسبة الصكوك والسندات للدين العام (١)	نسبة أذون الخزانة العام للدين العام المحلى (٢)
١٩٩١/٩٠	٩٧,١٢٣	٣٩,١١٦	٤,٠٠٧	٤٠,٢٧	٤,١٢
١٩٩٢/٩١	١٠٥,٩٩	٥٤,٤٧٠	١٧,٠٥٣	٥١,٣٩	١٦,٠٨
١٩٩٣/٩٢	١١٣,٦٨٨	٧٦,٧٠٠	٣٠,٥٣٦	٦٧,٤٦	٢٦,٨٥
١٩٩٤/٩٣	١٢٣,٩٦٤	٨٩,١٠٠	٣٥,١٧١	٧١,٨٧	٢٨,٣٧
١٩٩٥/٩٤	١٣٤,٨٩١	٨٨,٧٠٠	٢٦,٨٨٢	٦٥,٧٥	١٩,٩٢
١٩٩٦/٩٥	١٥٠,٤٣٦	٨٣,٧٠٠	٢٧,٢٨٢	٥٥,٦٣	١٨,١٣
١٩٩٧/٩٦	١٧٠,٨٥٦	٩٠,١٠٠	٣٣,١٣١	٥٢,٧٣	١٩,٣٩
١٩٩٨/٩٧	١٨٨,٦١٥	٨٤,٦٠٠	٣٨,٠٠٠	٤٤,٨٥	٢٠,١٤
١٩٩٩/٩٨	٢١٦,٩٨٩	٨٤,٦٠٠	٢٥,٥٥٨	٣٨,٩٨	١١,٧٧
٢٠٠٠/٩٩	٢٤٥,٥٢٣	٧٧,٧٠٠	٢٥,٣٩٣	٣١,٦٤	١٠,٣٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٢٩,٨٠٠	١٢٥,٩٠٠	٤٠,٠٠٧	٣٨,١٧	١٢,١٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٧٠,٦١٩	١٥٣,٢٧٤	٥٥,٣١٨	٤١,٣٥	١٤,٩٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٣٤,٨٤٦	١٨٨,٣٠٠	٨٣,٧٧٤	٤٣,٣٠	١٩,٢٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥١٠,٨٠٥	٢١٥,٩٩١	١٢٤,٩٠٧	٤٢,٢٨	٢٤,٤٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٩٣,٤٩٣	٢٤٦,٨١٣	١٠٣,١٤٤	٤١,٥٨	١٧,٣٧

(١)، (٢) تم حسابها بمعرفة الباحث

المصدر:

- البنك المركزى، المجلة الاقتصادية، أعداد وسنوات مختلفة.

- Ministry of foreign trade, quarterly economic digesi, January/ July 2001.